دور الصناعة في التنمية الصادرات
دراسة تحليلية لتجربة دول شرق آسيا

اعداد

حمدي حمزه حمد

المقدمة

تعدّ موضوعة دور الصناعة في التنمية الصادرات دراسة تحليلية للتجربة دول شرق آسيا من المسائل الجدلية التي لم تلقَ اتفاقاً في الطروحات والأدبيات الاقتصادية التي تعرضت لدراستها وتحليلها.

وضمن هذا الإطار، فإن اتجاهين نظريين رئيسين قد تميزا بهذا الخصوص، إذ يعتقد النيوكلاسيك أن التوجه نحو الخارج القائم على التوجهات الليبرالية المستندة إلى آليات وقوى السوق والتجارة الحرة، وليس السياسة الصناعية هو ما يفسر تحقيق اقتصادات شرق آسيا لمعدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المتواصل. وفي الجانب المقابل، يؤكد المصححون (Revisionist) أو التصحيحيون دور السياسة الصناعية التدخلية المستهدفة، والتدخل الفاعل للدولة وقيادتها للسوق، بدلاً من آلية ووظيفة السوق والتجارة الحرة، ولذلك فهم ينسبون نجاح اقتصادات شرق آسيا وأداءها المتميز لتلك العوامل، مبتعدين في ذلك عن تبني نماذج نظرية افتراضية.

واستناداً إلى ذلك، تضمنت العديد من الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع الدور الفاعل للسياسة الصناعية في تلك الاقتصادات، مقترحة إعادة النظر في المصادر الحقيقية للنمو، وفقاً لنموذج النمو الذي يقوده التصدير في شرق آسيا، مشيرة إلى العديد من المغالطات اللامنطقية وبخاصة لدى صناع سياسات التنمية والتجارة الأمريكيين، وأكدت أهمية السياسة الصناعية وتضمين دورها في عملية ومسار النمو لتلك الاقتصادات.

ومع تصاعد حدة التحولات الاقتصادية التي ترافقت مع بسط نفوذ العولمة وقواها وما تتضمنه من تراجع لدور الدولة وسطوة المبادئ والأفكار النيوكلاسيكية الداعية إلى اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة، عاد بحث السياسة الصناعية وتحديد مدى تأثيرها في النمو الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا بالظهور مجدداً وبقوة مقترحاً إمكانية أن تمارس السياسة الصناعية في تلك الاقتصادات دوراً فاعلاً في تحديد مسارات نموها وتنميتها الصناعية في ظل البيئة الجديدة للاقتصاد العالمي، مستفيدةً في ذلك من خبرة وتجارب السياسة الصناعية الناجحة التي إعتمدتها أثناء العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي.

أهمية البحث

يمثل حجم التجارة الخارجية ، وخصوصا حجم الصادرات المصنعة ومؤشرات أدائها أهمية خاصة في اقتصادات شرق آسيا (كوريا الجنوبية، سنغافورة ، ماليزيا)، بوصفها واحدة من العوامل المحددة والمؤثرة في حجم ونمو ناتجها المحلي الإجمالي.

الأمر الذي تعكسه في ذلك مؤشرات كل من حجم التجارة – حجم الصادرات المصنعة في هذه الدول نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن حجم تجارتها نسبة إلى إجمالي التجارة العالمية، أو نسبة تجارتها العالمية بوصفها نسبة من إجمالي حجم التجارة للدول النامية إلى إجمالي حجم التجارة العالمي.

ومن هنا تبرز أهمية البحث في السياسة الصناعية لهذه الدول، والتي تعنى باتخاذ الإجراءات والوسائل والبرامج التي تتخذها الدولة وفقاً لخيارات سياساتها الصناعية المتاحة بهدف التأثير في نمو وتنمية صادراتها المصنعة ورفع قدراتها التنافسية، لما يمثله ذلك في اقتصادات شرق آسيا من أهمية بالغة في التأثير في معدلات نموها الاقتصادي ومستويات تنميتها الصناعية ومن ثمّ تنميتها الاقتصادية.

مشكلة البحث

في ظل تنامي ورواج الأفكار النيوكلاسيكية ومبادئها التي تقوم على آلية السوق والتحرر الاقتصادي وتحرير التجارة، متجسداً ذلك ببسط نفوذ النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآلياته، مجسداً بالعولمة ومتضمناتها، فضلاً عن مضامين مؤسساتها العالمية مثل منظمة التجارة العالمية، تراجعت قوة ونفوذ السياسة الصناعية في الدول النامية، وتزايدت القيود والضغوط المفروضة على صانعي السياسة الصناعية للحد الذي باتت معه خيارات صانع السياسة الصناعية في الدول النامية أكثر محدودية وأصعب بكثير مما كانت عليه قبيل ذلك.

ومن هنا تتحدد مشكلة البحث في أن خيارات صانع السياسة الصناعية في اقتصادات شرق آسيا في ظل المرحلة الحالية ومتضمناتها قد باتت أكثر محدودية وصعوبة وتعقيداً من ذي قبل، الأمر الذي يشكل معه تحديد معالم وأهداف وأدوات السياسة الصناعية "الجديدة" وخياراتها المتاحة أمراً بالغ الأهمية لتلك الاقتصادات لضمان وتفعيل دورها في عملية ومسار تنميتها الصناعية ونموها الاقتصادي في الوقت الحاضر.

هدف البحث

يهدف البحث إلى مناقشة وتحليل سياسة تشجيع التصدير الصناعية وتحديد أثرها في النمو الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا خلال مسارات تنميتها وتطورها الصناعي ابتداءً من شروعها وانطلاقها في ستراتيجية تشجيع التصدير حتى وقتنا الحاضر.

ويهدف البحث أيضاً من خلال استعراضه للمسارات الرئيسة لسياسة تشجيع التصدير الصناعية إلى تحديد وتقييم أثرها في النمو الاقتصادي لتلك الدول، وذلك من خلال إجراء التقدير التجريبي الذي يستند إلى الأساليب الكمية الإحصائية بهدف قياس واختبار وتحديد معنوية واتجاه

ذلك التأثير.

فرضية البحث

يفترض البحث أن توظيف السياسة الصناعية بوصفها أداة تنموية واعية وفقاً لاتجاهاتها الصحيحة قد مارس تأثيراً معنوياً موجباً في النمو الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا خلال مدة البحث، وعليه فإن السياسات الصناعية الحكومية فيما يتعلق بتنمية وأداء الصادرات المصنعة سوف تكون محدداً مهماً لمستوى ومسار النمو في تلك الاقتصادات، على أن من المتوقع تفاوت ذلك فيما بين دول البحث وفقاً لتفاوت درجات ومستويات كفاءة وأداء وفاعلية السياسة الصناعية في إنجازها لأهدافها المطلوبة وتأثير ذلك في النمو.

منهج البحث

إعتمد البحث في منهجيته أسلوب التحليل النظري الوصفي فضلاً عن التحليل الكمي الإحصائي بغية تحقيق أهدافه واختبار فرضيته. لما يمثله ذلك في اقتصادات شرق آسيا من أهمية بالغة في التأثير في معدلات نموها الاقتصادي ومستويات تنميتها الصناعية ومن ثمّ تنميتها الاقتصادية.

المبحث الأول

دور الصناعة في التنمية الصادرات دراسة تحليلية للتجربة دول شرق آسيا

تمهيد

لقد أعادت الدراسات الحديثة النظر في المصادر الحقيقية للنمو في اقتصادات شرق آسيا وفقاً لنموذج النمو الذي يقوده التصدير، وبخلاف ما تقترحه طروحات النيوكلاسيك ، وبدلاً من الاعتماد على النماذج النظرية الافتراضية لتفسير ذلك، فقد ركزت نقاشات تلك الدراسات على حقائق السياسات الاقتصادية الفعلية المعتمدة في تلك الاقتصادات مستندةً في تحليلها إلى الواقعية والموضوعية للوقوف على المصادر الحقيقية للنمو والقفزة التنموية الهائلة فيها والعوامل المؤدية لها.

ووفقاً لذلك، تحوّل الاهتمام لدى المعنيين في هذا المجال إلى مناقشة وتحليل السياسة الصناعية وإبراز دورها الفاعل بوصفها واحدة من أهم العوامل التي تقف وراء تحقيق اقتصادات شرق آسيا لإنجازات لم تتمكن العديد من الدول النامية من تحقيقها.

وفي الوقت الراهن، ومع اتساع نفوذ العولمة ومضامينها، عاد الاهتمام مجدداً للبحث في موضوعة السياسة الصناعية في شرق آسيا، نظراً لما تفرضه طبيعة ومضامين المرحلة الحالية من ضغوط وقيود على صنّاع السياسة الصناعية في الدول النامية بصورة عامة، واقتصادات شرق آسيا على وجه الخصوص.

واستناداً لذلك، سيركز هذا الفصل على مناقشة وتحليل السياسة الصناعية لاقتصادات شرق آسيا عبر مساراتها الرئيسة، بدءً من انطلاقها في ستراتيجية تشجيع التصدير ولغاية المرحلة الحالية، وهو ما سيتم مناقشته في المباحث الثلاث الآتية من هذا الفصل، فيما سيتعرض المبحث الرابع إلى استعراض التحديات الجديدة التي تواجهها السياسة الصناعية في اقتصادات شرق آسيا وفقاً لمتضمنات العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على تلك الاقتصادات تحديداً.

المطلب الأول

تحليل تجربة سياسة تشجيع التصدير في كوريا الجنوبية

تعدّ تجربة كوريا الجنوبية من أبرز تجارب دول شرق آسيا وأكثرها تميزاً في مجال السياسة الصناعية في ظل إستراتيجية تشجيع التصدير، والتي أضحت وبشكلٍ مؤكد جزءاً لا يتجزأ من ستراتيجية التنمية والنمو الكوري منذ منتصف الستينات، وعلى خلاف الدول التي اختارت وعلى حدٍ سواء إستراتيجيات التنمية بالتدخل الحكومي الواسع النطاق، فإن كوريا قد حققت نجاحاً

متميزاً ولفترة طويلة، وقد مارست الحكومة الكورية دوراً بارزاً ومهماً في رسم سياسة صناعية انتقائية فاعلة تتغير بحسب مراحل التنمية (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٩) (Smith, 1991, 15).

إذ تبلورت المسارات الرئيسة لستراتجية تشجيع التصدير الكورية وانقسمت إلى ثلاثة أطوار بارزة، فخلال الخطط الخمسية الأولى والثانية من (١٩٦٢ ولغاية ١٩٧١) كان هناك توجه قوي نحو زيادة الصادرات المصنعة ومن أي نوع كان، أما الخطط الخمسية الثالثة والرابعة منذ سنة ١٩٧٢ ولغاية ١٩٨١ فقد تميزت بنزعة شديدة نحو صادرات الصناعات الثقيلة، في حين اتصفت فترة ما بعد سنة ١٩٨١ وامتازت بزيادة التركيز على الصادرات ذات التقنيات العالية (High-Technology Exports).

إن السياسات الصناعية الكورية في تشجيع التصدير تضمنت أنواعاً مختلفة من الإعانات المالية الحكومية والأسعار التمييزية (التفضيلية) والاستثناءات الضريبية والتعريفات، على الرغم من أن التوسع في منح الائتمان التمييزي ربما كان هو الإجراء المتفرد الأهم في هذه السياسات (Chang, 1993, 132-135) (Kokko, 2002, 10).

لقد وثقت العديد من الدراسات عدداً كبيراً وفعّالاً من حوافز التصدير التي تستخدمها الحكومة الكورية منذ منتصف الستينات، وإن أحد أكثر الأوصاف اكتمالاً للمنح والإعانات وجهود تشجيع التصدير الكورية وردت في دراسة صدرت عن البنك الدولي والتي أعدّها كل من (Rhee, Ross-Larson and Pursell, 1984)، فضلاً عن مصادر رئيسة إضافية تضم دراسات كل من (Amsden, 1989) (Hong, 1979) (Frank, Kim and Westphal, 1975) (Neurath, 1986) (Pack and Westphall, 1986) (البنك الدولي، ١٩٨٧) (Kuznets, 1988) (Petri, 1988) و (Y. C. Park, 1990)، وإن بعضاً من هذه السياسات كانت مؤثرة وفعّالة في أية صناعة كانت وفي أي وقت، كما في الإعانات المالية الفعّالة التي قد انخفضت بشكلٍ ملحوظ (على الرغم من بقائها) في الوقت الحاضر، ومع ذلك فإن نطاق وانتشار الأنواع التسعة عشر من التدخل الحكومي التي تضمنتها الدراسات المشار إليها سابقاً تزيل إدعاء أن النمو والنجاح الكوري حدث عن طريق "السماح للسوق الحرة بالعمل" أو السوق والتجارة الحرة، وندرج الأنواع التسعة عشر للتدخل الحكومي الكوري كما يأتي:

- إن التعويمات الدورية للعملة الكورية والمرتبطة بسياسات اقتصادية أخرى هدفت إلى الحفاظ وتحقيق سعر صرف فعّال ومتحيز لصالح المصدرين وبمستوى أعلى مما هو عليه للمستوردين، مع إدارة صارمة لضبط حدود التضخم المحلي بهدف الحفاظ على ربحية التصدير، ففي سنة ١٩٦٤ مثلاً بلغ سعر الصرف الفعّال للصادرات في كوريا (٢٨١) ، في حين كان (٢٤٧) بالنسبة للاستيرادات (Gillis, *et al*., 1987, 457)، الأمر الذي يعكس عدم حيادية تجارية وإنما تحيزاً لصالح التصدير.

- تمت إتاحة الفرصة للمصنعين للوصول إلى ما يحتاجونه من الواردات اللازمة في إنتاج الصادرات المصنعة بشكلٍ تفضيلي غير محدود ومضمون، فضلاً عن الإعفاء الضريبي بالنسبة لمستوردات المدخلات الوسيطة المستخدمة في إنتاج سلع يتم تصديرها لاحقاً، في حين قيدت وبشكلٍ كبير بقية الاستيرادات الأخرى، فضلاً عن أن مخصصات الضرر (Wastage Allowances) كانت في الغالب سهلة للمصدرين، وكانت السيطرة الحازمة كافية لمنع إساءة استعمالها، فمنذ سنة ١٩٧٥ تحصل الصناعات على تخفيضات حكومية وذلك بعد توثيق إتمامها أو إكمالها للصادرات فقط (Arndt, 1987, 32).
- إعفاءات من التعريفة الكمركية المفروضة على دخول السلع الإنتاجية المستخدمة في النشاطات التصديرية.
- تخفيض ضريبي بالنسبة للمجهزين المحليين الذين يمدون الشركات المصدرة، ويمثل ذلك حافزاً محلياً للتصدير.
- تخفيضات ضريبية محلية غير مباشرة للمصدرين الناجحين.
- ضريبة مباشرة منخفضة على العائد المستحصل من الصادرات.
- مخصصات بدل اندثار عاجلة للمصدرين (Kincaid, 1983, 20).
- منح شهادات تخويل بالاستيراد (إعفاءات من قيود الاستيراد) مرتبطة بشكلٍ مباشر بمستويات التصدير، فقد حافظت كوريا ولفترة طويلة على قائمة شاملة تتضمن السلع أو المواد التي يمنع استيرادها بشكلٍ عام، والتي تشمل السلع الكمالية وتلك التي تخدم تحقيق إحلال الواردات، إن الإعفاءات ذات الفائدة من هذا المنع غالباً ما كانت متاحة للشركات التي تصدر سلعاً بهامش ربح قليل.
- معدلات فائدة مدعومة للمصدرين (Lutkenhorst, 1989, 15-16).
- منح حقوق الاحتكار لأول شركة من أجل تحقيق وتوجيه التصدير في مجال مستهدف.
- حصول المصدرين على ائتمانات مفضلة (مميزة)، بما في ذلك الحصول التلقائي على القروض المصرفية لرأس المال العامل المطلوبة بالنسبة لكل النشاطات التصديرية، وذلك بإتاحة القروض المتوسطة والطويلة الأجل فقط للشركات التي تحقق الأهداف التصديرية للحكومة (Balassa, 1978, 166)، (كامل والعبيدي، ١٩٩٠، ١٩٨).
- تخفيض ضريبة النفع العام ومعدلات الفائدة الحقيقية عن المصدرين.
- نظام ضمان وتأمين للتصدير، فضلاً عن حوافز ضريبية للتسويق الخارجي وقروض التصدير التي يقدمها مصرف الاستيراد والتصدير الكوري.
- إنشاء مناطق التجارة الحرة، المجمعات الصناعية، البنى التحتية المهيأة للتصدير.

- إنشاء المشاريع العامة لكي تتصدر إقامة صناعات جديدة، إن المشاريع العامة أنتجت أول المنتجات الكورية من السفن والمنتجات النفطية المكررة والبتروكيمياويات (Amsden, 1989, 275)، وقد لاحظ (Pack and Westphal, 1986, 97) إن حصة المشاريع العامة في الناتج الصناعي لكوريا كبيرة نسبياً وهي شبيهة لما هو عليه الحال في الهند، وهذه مقارنة مذهلة لأن الحصة الكبيرة للهند إنما تدل على موقف تدخلي سلبي يؤدي إلى تراجع النمو.
- قيام جمعية التجار ونقابة تشجيع التجارة الكوريين واستمرارها بتشجيع مبيعات التصدير، فهم يدعمون علناً الأنشطة التي تشجع الصادرات الكورية نيابةً عن الشركات الكورية في كل أنحاء العالم.
- الإدارة والتنظيم العام لجهود الربط القطاعي (التفاعل القطاعي) من أجل رفع وزيادة المستوى التقني والنهوض به، وذلك من خلال استخدام جيل جديد من المكننة (Westphal, 1990, 57).
- التنسيق الحكومي لموافقات الترخيص الخاصة بالتقنية الأجنبية باستخدام قوة المساومة الوطنية لضمان أفضل الشروط للقطاع الخاص للاستفادة من الملكية التقنية الأمريكية وغيرها من التقنية الأجنبية.
- قيام الشركات بنفسها بوضع الأهداف التصديرية منذ مطلع الستينات، على الرغم من أن الحكومة قد تقوم بإجراء بعض التعديلات عليها (Smith, 1991, 15-16).

لقد استخدمت الحكومة الكورية هذه الإجراءات بدقة تامة وبإدارة صارمة لتحقيق أهدافها المتوخاة، وبشكلٍ متفاوت بحسب مراحل تنميتها الصناعية واستجابةً لطبيعة التغيرات الحاصلة على الصعيد العالمي.

ولذلك فإن السياسات الصناعية الكورية كانت قد تفاوتت خلال العقود الماضية طبقاً لذلك، وإن مسارات السياسة الصناعية في تشجيع التصدير تفاوتت هي الأخرى تلبيةً لاحتياجات كل مرحلة من مراحل مسارها العام.

إذ سارت سياسة تشجيع التصدير الصناعية في كوريا الجنوبية أثناء عقدي الستينات والسبعينات في اتجاهين متوازيين: (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣٠)، توسع نشط في مجال المنتجات التصديرية المكثفة للعمل، فضلاً عن توسع كبير في صناعات الإحلال محل الواردات، ولاسيما في السلع الوسيطة كثيفة رأس المال، والسلع الاستهلاكية المعمرة، وقد كانت سياسة الحماية التجارية إلى جانب التوسع في منح الائتمان من أجل تسهيل الأهداف التصديرية أبرز معالم السياسة الصناعية أثناء عقدي الستينات والسبعينات.

ففي بداية فترة ما بين (١٩٦٤-١٩٦٧) فإن قيمة الوون الكوري قد انخفضت أمام الدولار الأمريكي بنسبة ١٠٠% تقريباً، وبفوائد ملحوظة لصالح المصدرين، وخلال العقدين التاليين تمثل الهدف

الرئيس للسياسات الاقتصادية الكلية في الحفاظ على ضبط سعر الصرف الحقيقي والمحافظة على ربحية التصدير وجدواه الاقتصادية، والتقليل وإلى الحد الأدنى من الطلب المفرط على الاستيراد، وقد تمّ تحقيق هذا الهدف من خلال التخفيض الضئيل المنتظم لقيمة العملة والإدارة الصارمة لإجمالي الطلب والتي لم تسمح أبداً للتضخم النقدي من الخروج عن السيطرة (Kokko, 2002, 10).

وقد تمّ إعفاء استيراد السلع الاستثمارية الرئيسة والسلع الوسيطة من التعريفة، فضلاً عن منح المصدرين إعتمادات بمعدلات فائدة تمييزية ومعدلات منخفضة لخدمات الكهرباء والنقل، كما وضعت برامج وقدمت خططاً عاجلة لخفض قيمة العملة والفوائد الضريبية الأخرى، وبجانب ذلك فإن مجموعة الحوافز الخاصة بالتصدير بأكملها قد أتيحت أيضاً لموردي المدخلات الوسيطة التي يحتاجها المصدرين، مانحةً بذلك حافزاً إضافياً لتطوير القدرة الإنتاجية المحلية (كامل والعبيدي، ١٩٩٠، ١٩٦-١٩٧)، (Kincaid, 1983, 20).

إن القليل من حوافز التصدير الكورية هذه قد اختلفت عن مثيلتها الموجودة في الدول الأخرى، لكن العديد من المراقبين لاحظوا أن الثقل الإجمالي لهذه السياسات كان من الفاعلية بمكان ليعطي حوافز متساوية تقريباً لمنتجات التصدير ومبيعات السوق المحلية على الرغم من وجود عوائق التعريفة الكمركية واللاكمركية التي لا يستهان بها (Weiss, 2005, 19).

وقد تمّ اقتراح ذلك ليكون واحداً من الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء كون الخسائر أو فقدان الكفاءة صغير نسبياً، بالرغم من حقيقة بقاء العديد من عوائق الاستيراد حتى الثمانينات، والسبب المهم الآخر يكمن في أن نظام سياسة التجارة والصناعة الكورية قد أوجد ترابطات واضحة بين الحماية والصادرات المصنعة (Westphal, 1978, 373) ومصرحاً بأن الوصول إلى أسواق محلية محمية كان يعتمد على الأداء المقبول للتصدير، بحيث تم تشجيع صناعات بدائل الواردات حديثة التصنيع وبشكلٍ عام للشروع بالتصدير على الفور قدر المستطاع، ونتيجة لذلك فإن شركات أساسية عديدة في صناعات إحلال الواردات اختارت التكيف مع المنافسة ونظام السوق في أسواقهم التصديرية، وفي الوقت نفسه الذي كانوا يتمتعون به من حماية لمنتجاتهم داخل البلد.

وقد مارست كوريا هذه السياسة بأسلوب كفء وللحد الذي لم تتمكن معه العديد من الدول النامية من مضاهاتها في هذا الجانب، وبهذه الطريقة فقد نجحت من جانبها في تحويل الصناعات التي تمّ إحلالها محل الواردات إلى صناعات تصدير ذات قدرة تنافسية عالمية من خلال دمج المراحل العليا من إستراتيجية الإحلال محل الواردات بعمليات النشاط التصديري، باعتبارهما جزءً من متصل تصنيعي واحد. وهو ما يمكن توضيحه في الشكل الآتي:

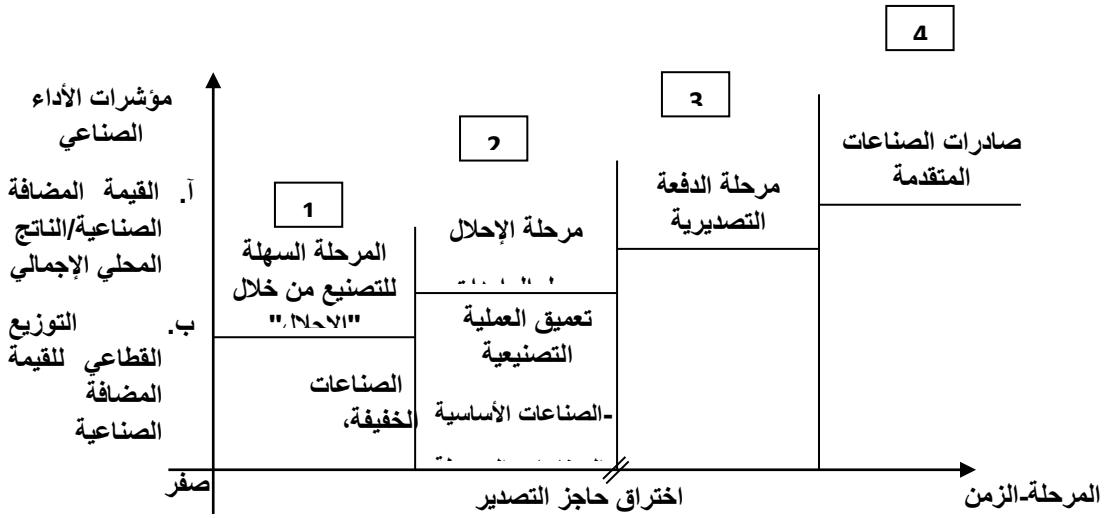

الشكل (١)
العلاقة الحركية بين التعميق الصناعي والأداء التصديري في كوريا الجنوبية

المصدر: عبدالفضيل، محمود، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٣٧.

فقد حافظت كوريا على نظام شامل للسيطرة على الاستيرادات وبشكلٍ جيد حتى الثمانينات، إن ما يسميه (Neurath) بـ "المشكال الكوري" (Korean Kaleidoscope) والذي يتضمن الترخيص التجاري المحدد للمستوردين، نظم المراقبات الكمية الواسعة على الواردات، تخصيص سعر صرف أجنبي منتظم في ظل خطة العرض والطلب على النقد الأجنبي، والتدخل في مجمعات الاستيراد والتصدير وغيرها قد استخدمت بوصفها أدوات لتشجيع صناعات التصدير ومنح الحماية الفاعلة، ففي أحد الأمثلة شديدة الأثر، كان يجب على المستوردين أن يحققوا مستوى أدنى متوقعاً من أرباح الصادرات قبل أن يصبحوا مؤهلين للاستيراد، إن هذه الإلزامات بدأت بعشرة آلاف دولار أمريكي في سنة ١٩٦٢ وزادت بمرور الوقت لتصل إلى مليون دولار سنة ١٩٨٢ (Neurath, 1986, 91).

وفي حين أن العديد من سياسات تشجيع التصدير الكورية قد وجدت في بلدان أخرى، فإن كوريا قد اتبعت النموذج الياباني الأقل شيوعاً عن طريق إنشاء عدة منشآت جديدة لتشجيع الاقتصاد نحو التوجه الخارجي ودعم التصدير ، فقد أنشئت مؤسسة تشجيع التجارة الكورية

(KOTRA) سنة ١٩٦٢ وبدعم حكومي لعمل الأبحاث المتعلقة بالسوق ولتشجيع الصادرات ولاسيما للصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، وقام المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا بدعم الاستيراد وتبني التقنية الأجنبية، وعملت جمعية التجار الكورية على تأسيس الاتصالات بين قطاع الأعمال والحكومة، وتم إنشاء الصندوق الخاص بتشجيع التصدير سنة ١٩٦٩ والذي تمّ تمويله بشكلٍ جيد عن طريق الإسهام الإلزامي الذي فرض على معظم الاستيراد بنسبة ١% (Westphal, 1978, 375-376).

واستنتج كل من (Back and Westphal, 1986, 95) أنه من خلال القيود المفروضة على الاستيراد فإن الصناعات الناشئة التي تمّ تشجيعها بشكلٍ انتقائي كان لها في الغالب الأولوية في منح مستويات الحماية الفعّالة أياً كان مستواها واللازمة لضمان سوق كافية لناتجها ومعدلات مقنعة من عوائد الاستثمار، وهكذا فإن المعدلات الأولية للحماية الفعّالة كانت تتجاوز ١٠٠% باستمرار، واستخدمت كوريا أيضاً نظاماً غير رسمي من إجراءات الحماية ذات النوع التخطيطي الدال (ذي الدلالة).

فبعد سنة ١٩٧١ أصدرت الحكومة الكورية قائمة "توصيات ما قبل الاستيراد" والتي سمحت لبعض الاستيرادات المحددة للإنتاج التصديري فقط إذا كانت الأفضلية السعرية للمادة المستوردة تتجاوز المستوى الأدنى، كما أن القائمة منعت استيراد مرافق مصانع مختارة في صناعات محددة حتى لو تمّ استخدامها للإنتاج التصديري (Smith, 1991, 19) (World Bank, 1987, 44).

وحددت الحكومة الحد الأدنى للمتطلبات ذات المحتوى المحلي لمرافق المصانع الكبيرة ولتلك التي أنشئت بقروض خارجية أو بقروض العملة الصعبة.

واستناداً إلى بيانات الصناعة الإجمالية استنتج (Petri, 1988, 61) أن كوريا تمتلك رزمة ميالة للحماية بشكلٍ غير عادي، ففي حالة كوريا فإنه غالباً ما كانت مراقبة الواردات في خدمة التصدير الصناعي الناجح، وكنتيجة لإصلاحات تشجيع التصدير منذ مطلع الستينات، فقد كانت الواردات (سواء بشكلٍ مباشر أو غير مباشر) متجهة نحو السوق المحلية التي ظلت خاضعة للتعريفة والرقابة الكمية، ولكن هذا النوع من الرقابة على الواردات جرى تقنينه وهكذا تحوّل من آلية أجرة غير بناءة إلى أداة لتشجيع التصدير. (Back and Westphal, 1986, 93)

إن العديد من الصناعات التصديرية الكورية تبدأ بوصفها صناعات ناشئة تحتاج إلى حماية، فمثلاً كانت الصناعات الإلكترونية التي صدر قانون دعمها وتطويرها سنة ١٩٦٩ وجعلها صناعة تصديرية ستراتيجية، تتلقى الإعانات الحكومية الخاصة، إن هذه الإعانات تضمنت حماية الاستيراد وتشجيع التصدير معاً، فلغاية سنة ١٩٨٥ كان استيراد السلع الكهربائية والإلكترونية مقيداً (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣٠) (Yoo, 1997, 8).

وفي مثال آخر، أشارت (Amsden, 1989, 273) إلى أن شركات (Chaebols) وهي مجمعات صناعية كورية ضخمة ومتنوعة كانت قادرة على تمويل دخولها إلى أسواق تصدير جديدة (مثل بناء السفن) وذلك من خلال أجور الاحتكار الناشئة عن عوائق الاستيراد المفروضة على المنتجات الأخرى التي تنتجها في ظل الرقابة الحكومية.

وهكذا فإن القطاع الصناعي النامي يقوم بمهماته بوصفه وحدة واحدة ويستفيد من العوامل الخارجية والارتباطات الموجودة بين الشركات، جاعلاً من الحماية العامة على الأقل حالة فشل في السوق في مرحلة الانطلاق (Neurath, 1986, 91-92).

إن الحماية ربما لا تكون ضرورية للتقدم التقني السريع، حتى في مراحله المبكرة، ولكن التشجيع الانتقائي للصناعة الناشئة مع التدريب بمستوى عالٍ والعوامل الخارجية للتقدم التقني هو الضروري على الأرجح (Ariff and Hill, 1986, 94-96)

وما يميز التجربة الكورية عن تجارب الدول الأخرى في هذا المجال هو أن كوريا كانت أشد صرامة في فرض وتقوية الكفاءة الإنتاجية والتخصصية وفي دعم قيود الميزانية، ومن هنا فقد أضحى لمعظم المصدرين أن حماية الاستيراد والإعانات الحكومية وغيرها من أشكال الدعم إنما هي دعمٌ مؤقتٌ بحيث يتوقع لكل الشركات في النهاية أن تنجح في المنافسة الدولية، وبحيث أن الحكومة كانت مستعدة وقادرة على سحب الدعم عن الشركات أو الصناعات التي تفشل في تحقيق أهدافها وأدائها، فقد حددت القيود المفروضة على الدخول والتوسع في الاستثمار المفرط في الصناعات المحمية، فضلاً عن أن العقوبات الاقتصادية الواقعة على الصناعات والشركات غير الكفوءة كانت قاسية بشكلٍ عام. (Westphal, 1978, 378) (Chang, 1993, 131).

وفضلاً عن ذلك فقد تطلب من السفارات الكورية في الخارج الإسهام الفعلي والحيوي في مهمات التجارة وتشجيعها، وصنفت الحكومة أهداف تصدير مفصلة بخصوص السلع الفردية والأسواق والمصدرين، وكان هناك مطبوعات يومية للشركات واجتماعات شهرية يترأسها الرئيس الكوري وحضرها مدراء الشركات والبيروقراطيين لتلافي المعضلات الإدارية والمشاكل الأخرى (Rhee, *et al*., 1984, 29) (Kokko, 2002, 10).

وإلى جانب ذلك، فقد تمّ الإعلان عن المحفزات بشكلٍ جيد وللحد الذي لا يوجد معه شك لدى مجتمع الأعمال الكوري بأن نجاح التصدير سيقابله المكافأة والتكريم (Westphal, 1978,376) وكان يتم مكافأة الشركات التي تحقق أعلى مستويات من التصدير وبشكلٍ رسمي عن طريق منح ميداليات الشرف الوطنية ومنافع مادية أخرى مثل تخفيف الضرائب، وكان إعطاء الحكومة المعلومات حول أداء التصدير يعدّ واحداً من أغراض نظام استهداف التصدير وحاجة الحكومة لهذا الغرض هي لمراقبة الكفاءة في محفزات التصدير ولتحوير وتغيير السياسات وفقاً

للتغييرات الدولية المستمرة، وغرضها الآخر هو لتحديد أو الإشارة إلى أهمية الصادرات في ستراتيجية التنمية.

ومع بداية السبعينات أسست كوريا مناطق عمليات التصدير الأولى (Export Processing Zones) في مدينة (Masan) سنة ١٩٧٠ وفي مدينة (Iri) جنوب كوريا (Healey and Lutkenhorst, 1989, 2).

وحتى ذلك الوقت، فقد كان اختيار الحكومة الكورية هو عدم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومع ذلك فإن مناطق عمليات التصدير كانت مصممة لتتلاءم مع الشركات الأجنبية في صناعات منتقاة مثل الإلكترونيات والنسيج والألبسة، فعن طريق فسح المجال وبشكلٍ أوتوماتيكي لكافة محفزات التصدير، فإن مناطق عمليات التصدير تمكنت من جذب عدد من الشركات الأجنبية الدولية، فضلاً عن توظيفها أعداداً لا يستهان بها من قوة العمل، وإسهامها الكبير في توسيع وتنشيط الصادرات (Healey and Lutkenhorst,1989,2-6).

وعلى الرغم من أن نظام التجارة الكوري قد أعطى دعماً قوياً للصادرات منذ بداية الستينات، إلا أنه كان محايداً تقريباً فيما يتعلق بتركيبة الصادرات حتى بداية السبعينات (World Bank, 1993, 128) (Kokko, 2002, 12). الأمر الذي يعني أن كافة حوافز تشجيع الصادرات المتنوعة تقريباً كانت متاحة وبشكلٍ تلقائي لكل المصدرين ومن غير تمييز، وقد أسهمت الحيادية في الكفاءة في كون المصدرين الرئيسيين قد تمّ توجيههم نحو المناطق التي كان لكوريا فيها بعض الفوائد التفضيلية أو المتضمنة في تلك المناطق.

وفي سنة ١٩٧٣ حدث تبدلاً وانعطافاً بعيداً عن الحيادية في حوافز التصدير باتجاه التحيز الواضح لصالح الصناعات الثقيلة والكيمياوية، واختيرت ثلاثة قطاعات أساسية هي الفولاذ والبتروكيمياويات والمعادن غير الحديدية لتعزيز الاكتفاء الذاتي في المواد الصناعية الخام، وبشكلٍ متزامن تم اختيار صناعة السفن والإلكترونيات والمكائن والآلات لتصبح كوريا قاعدة مستقبلية للصادرات من الصناعات المكثفة للتقنية.

وقد حظيت هذه الصناعات بالأسبقية في منح الدعم والحوافز، فضلاً عن حماية الاستيراد، ولكون معظم هذه الصناعات تتميز باقتصاديات الإنتاج الواسع، فإن التوجه نحو التصدير ودعم هذا التوجه كان ضرورياً منذ البداية (Yoo, 1997, 5-6).

إن حقيقة كون كوريا الجنوبية لم تكن قادرة على تقليد واستنساخ النجاح الياباني في نمو وتطوير الصناعات الثقيلة التي تديرها الدولة على الرغم من وجود بيئة تتوافر فيها البنية الصناعية والمنشآت الاقتصادية والسيطرة السياسية والصفات الأخرى التي كانت مشابهة لما هو موجود في اليابان، وذلك لصغرها نسبياً إذا ما قورنت باليابان، لذا دخلت فكرة التوجه نحو السوق إلى حيز

التنفيذ بشكلٍ أكبر منذ بداية الثمانينات، متضمنةً الحسومات في الإعانات المالية للصناعات الستراتيجية وليس ذلك وحسب، وإنما تضمن أيضاً تحرراً تدريجياً في النظام التجاري الكوري.

ويعدّ ذلك التحوّل من التحولات المهمة في مسار السياسة الصناعية التي أدت إلى رفع الكفاءة الإنتاجية ونمو الصادرات الكورية وتنميتها، ورفع قدراتها التنافسية، فقد أدى تقليص الانحياز لصالح الصناعات الثقيلة إلى تحسن الأداء الاقتصادي منذ منتصف الثمانينات وإلى نمو واضح وملموس في معدلات الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو الصادرات وبشكلٍ أكبر مما كان عليه خلال فترة أواخر السبعينات (Healey and Lutkenhorst, 1989, 11) (Kokko, 2002, 13).

إن التحوّل المهم الآخر في السياسة الصناعية لكوريا الجنوبية في عقد الثمانينات تضمنه قانون تنمية الصناعة لسنة ١٩٨٥، والذي جاء مركزاً على نقلة نوعية مهمة في سلسلة التحولات الحاصلة في مسار السياسة الصناعية ومتضمناتها الرئيسة، وتمثل ذلك في تركيز القانون على إحلال إعانات البحوث والتطوير محل الاقتراض المباشر، الأمر الذي نتج عنه تغيرٌ في أسلوب الأداء من الحث على التوسع في الطاقة الإنتاجية للتصدير إلى الحث على نمو الإنتاجية (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣١).

ومما لاشك فيه أن كوريا حررت نظامها التجاري بشكلٍ كبير في أواخر الثمانينات، إن الدرس الذي يجب استنباطه هنا هو أن التحرر الكبير يأتي منطقياً بعد التحاق البلد بشكلٍ افتراضي بمصاف الدول المتقدمة صناعياً (Kokko, 2002, 13).

ونتيجة لتلك السياسات فقد لحق تطور هائل بأهم مكونات سلة الصادرات في كوريا الجنوبية منذ بداية الستينات حتى وقتنا الحاضر، بحيث أن تركيبة الصادرات كانت في تغيير مستمر وبشكلٍ سريع، وقد أثبتت الصناعات المدعومة كفاءة متميزة بالتدرج والانتقال من بدائل الاستيراد إلى التصدير وعلى النحو الذي تحولت فيه وبشكلٍ ثابت نحو الفعاليات ذات القيمة الأجود والمستويات التنافسية المتقدمة، فخلال الستينات والسبعينات، كانت معظم الصادرات تنتمي إلى السلع الأولية أو السلع الصناعية البسيطة ذات القاعدة الزراعية مثل المنسوجات والدخان والأحذية، فضلاً عن المنتجات المعدنية ولكن منذ منتصف الثمانينات حقق الاقتصاد الكوري قفزة تصديرية هائلة من خلال حركة تنويع واسعة لسلة الصادرات، كما ازدادت الأهمية النسبية التي أخذت تحتلها المنتجات عالية التقانة في بينة الصادرات الكورية والمنتجات الإلكترونية والسيارات، والآلات والمعدات، ونتيجة لدافع التصدير القوي الذي تعاظم في بداية التسعينات، فقد ظهرت كوريا بوصفها مصدراً رئيساً للعديد من السلع المتنوعة ذات القدرة التنافسية العالية، لتخطو بذلك أشواطاً لم تستطع بلوغها العديد من مثيلاتها من الدول النامية من التنمية الصناعية وحجم التجارة على

المستوى العالمي وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل (٤) (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٣١-١٣٣) (Weiss, 2005, 4-7).

وقد أسهمت مجموعة الصناعات التي تمّ تطويرها وتشجيعها ببرنامج الصناعات الثقيلة والكيمياوية (HCI) في توليد كميات هائلة من النقد الأجنبي وتحسين حالة ميزان المدفوعات خلال عقد الثمانينات، فضلاً عن دور تلك الصناعات في توليد آثار انتشارية (Spill-Over Effects) عبر بقية أجزاء الاقتصاد الكوري، وواقع الأمر أن هذه الآثار الانتشارية لم تقتصر على فروع الصناعة داخل القطاع نفسه، وإنما امتدت لمجمل الاقتصاد القومي، من خلال تكوين رصيد لقوة عمل ماهرة وتحسين القدرات الهندسية في الاقتصاد الكوري عموماً.

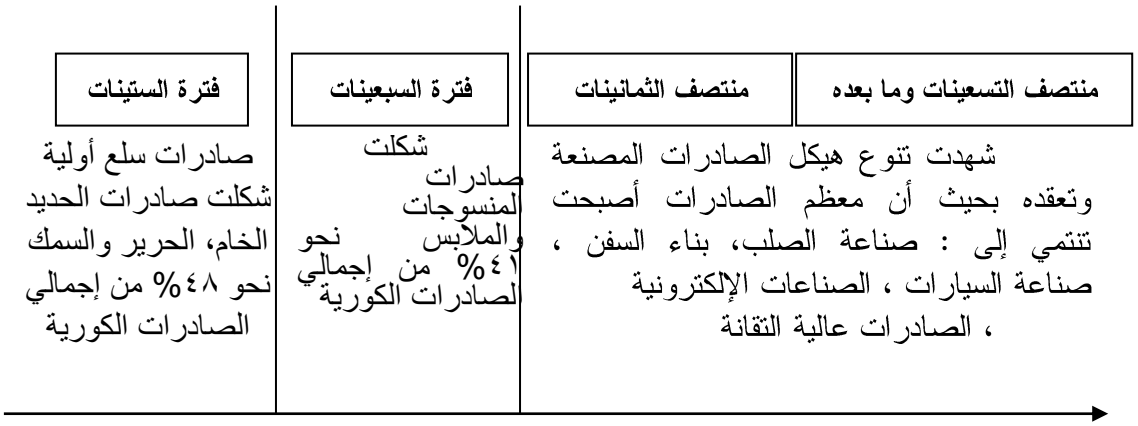

الشكل (٢)

تطور وحركية الصادرات المصنعة خلال المسار التنموي لكوريا الجنوبية للمدة ١٩٦٠-٢٠٠٠

المصدر: عبدالفضيل، محمود، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٧٠.

وخلال عقد الثمانينات، فإن المقاييس الانتقائية للسياسة الصناعية بدأت بالتراجع لتصبح أكثر وظيفية من كونها انتقائية، ومع ذلك فإن سمة التدخل الحكومي ظلت مستمرة، وبحيث لم يتم تبني أي من السياسات الحكومية الأقل تدخلاً (Weiss, 2005, 18).

وتمّ إعلان برنامج الموازنة العامة خلال تلك الفترة ليؤكد مواصلة النهج الاقتصادي الكوري في التوجه للقطاع الخاص، ومع ذلك أيضاً فإن تضمين الحكومة وسياساتها التدخلية بقي أعلى بكثير مما في كثير من الاقتصادات الأخرى (Smith, 1991, 93).

وبدأت عملية تدريجية وعلى مراحل لتحرير الواردات متضمنة الإلغاء التدريجي لتراخيص الاستيراد، وخفض التعريفات المفروضة على الواردات، رافق ذلك تحوّل في محور الحوافز التصديرية والحوافز المالية لتميل تدريجياً وتنتقل نحو أنواع معينة من الاستثمار مثل الإنفاق على البحث والتطوير ، وتحوّل التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي لم تعهده كوريا في مسيرتها التنموية لحين منتصف الثمانينات ليشكل جزءً من سياستها الصناعية بهدف تسريع الفعاليات التكنولوجية العالية، والتي أصبحت الأولوية الجديدة بعد مرحلة الصناعات الثقيلة والكيمياوية (Weiss, 2005, 19) (Kokko, 2002, 14).

ووفقاً للتجربة الكورية، لم يمارس الاستثمار الأجنبي المباشر أو الشركات المتعددة الجنسيات لغاية سنة ١٩٨٤ دوراً مركزياً في نقل التقنية أو التقدم التقني في مسيرة ستراتيجية التصنيع الكورية، إذ استنتجت الدراسة الرئيسة للبنك الدولي أن "الصناعة التصديرية الكورية يوجهها ويسيطر عليها المواطنون بشكلٍ كبير، وأن التقنية التي تمّ الحصول عليها من الخارج كانت وبشكلٍ كبير من خلال وسائل غير الاستثمار الأجنبي المباشر" . (Westphal, *et al*., 1981, 65).

وبعد أن أصبح صانعو السياسة على ثقة من أداء الاقتصاد الكوري، حل السعي لجذب المزيد من التقانة المكثفة لرأس المال، وأدى ذلك إلى تساهل الحكومة في سياستها تجاه الاستثمارات الأجنبية، حيث قامت بتعديل قانون تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية سنة ١٩٨٤، وتضمن التعديل التقليل من عدد المشروعات غير المقبولة، كما تضمن أيضاً نظاماً جديداً لاختصار الوقت للموافقة على مشروعات الاستثمار الأجنبي، كما تمّ تخفيف الشروط المقيدة لنسبة الملكية الأجنبية، وبهذا أصبحت السياسة التقانية أقل تقييداً (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ٦٦).

وفي حالة كوريا، فإن دور الشركات المتعددة الجنسيات كان أقل بكثير من الدول الأخرى المماثلة لها في متوسط الدخل، ويعدّ مثيراً ومختلفاً في الوقت نفسه عن النمط الموجود في سنغافورة وتايلاند على سبيل المثال، فربما يكون ليس من الضروري تفضيل الشركات المحلية للحد الذي انتهجته السياسة الصناعية في كوريا، ولكن ربما يكون من الضروري تطبيق سياسات صناعية صحيحة وملائمة لأجل إدراك المستوى الأدنى على الأقل من الفوائد المحتملة من الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) من قبل الشركات والصناعات المحلية (Smith, 1991, 20).

وعلى الرغم من تخفيض القروض بنسب معينة، بحسب المسار الجديد لسياسة الإقراض الكورية فإن جميع الائتمانات المصرفية بقيت محكومة بالسياسة الحكومية وتدخلاتها، حيث كانت مقننة لمجالات ومؤسسات معينة.

ومع نهاية عقد الثمانينات، تحولت أولويات السياسة الصناعية منتقلة إلى التركيز على دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والفعاليات التكنولوجية المتقدمة، وإعادة هيكلة الشركات الصناعية الكبرى (Chaebols)، وقد تمّ إلغاء قانون تشجيع الصناعات الصادر سنة ١٩٨٦ بسن قانون التنمية الصناعية الذي أصبح نافذاً في العام نفسه، والذي نظم عملية تقديم الدعم المالي والتنظيمي لبرامج التصنيع الكورية، وكانت صناعات النسيج، والأصباغ والأسمدة، وصناعات الشحن وغيرها من المستفيدين الرئيسين من هذا القانون، حيث أتيح لها التمويل والإعانات المالية بهدف التحديث التقاني (Westphal, 1990, 58) (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٩).

إن المسارات الجديدة للسياسة الصناعية الكورية متمثلة بوضع قوانين تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وإعادة هيكلة الشركات الصناعية الكبرى كان لها حافزان رئيسيان في هذا المجال، فإلى جانب الفلسفة الاقتصادية التحررية الجديدة للقيادة الكورية في عهد (Chun Doo Hawn)، فإنه كان من الضروري إبعاد الحكومة عن التحالفات السابقة بين الحكومة وشركات (Chaebols) (Moon, 1994, 146-147).

إن الصراعات بين الحكومة وشركات (Chaebols) كان المشهد المتكرر في الأنظمة السياسية الكورية بعد اغتيال الرئيس (Park) في أواخر سنة ١٩٧٩، واستمر صراع الحد من نفوذ تلك الشركات في عهد (Chun Doo Hawn) ومن بعده (Roh Tae Wooh) لتتبدل السياسات الحكومية مع تأسيس ائتلاف محافظ وهو الحزب الليبرالي الديمقراطي سنة ١٩٩٠ لصالح الشركات الكبرى، فقد تمّ تخفيض قيمة الوون الكوري لتنتعش الصادرات كما رفعت معظم القيود التي وضعت للحد من توسع تلك الشركات خلال العقود السابقة، وكانت نتيجة ذلك زيادة كبيرة في حجم الاستثمار وازدهاراً بالنمو (Moon, 1994, 146-152).

لقد شهد عقد التسعينات انتهاء السياسة الصناعية "القديمة الطراز" - إن صح التعبير - بشكلٍ فعلي، وإن لم يكن لذلك الحين ذلك الانسحاب الحكومي الحقيقي من النشاط الاقتصادي.

وتعدّ السياسات التقانية والتحرر المالي ورفع تنافسية الصادرات وتطوير رأس المال البشري، من ابرز السياسات الصناعية المتبعة في كوريا الجنوبية منذ بداية التسعينات ولغاية وقتنا الحاضر، على الرغم من أن بعض المقاييس قد شرع بها بعد أزمة سنة ١٩٩٧ في مواجهة الشركات الكبرى للتوقف عند حدود معينة من النشاط كتفادي غرق بعضها بالديون والفساد الإداري، والتركيز على المجالات الرئيسة كالتقدم التقني السريع، ولتوضيح جوانب السياسة

الصناعية التدخلية عبر مراحلها المتعاقبة، يعرض الجدول الآتي الملامح الأساسية للسياسة الصناعية في كوريا الجنوبية منذ بداية الستينات وصولاً للوقت الحاض

الجدول (١)
المسارات الرئيسة للسياسة الصناعية في كوريا الجنوبية

الفترة الزمنية	النشاطات الصناعية ذات الأولوية	وسائل (أدوات) السياسة الرئيسة
١٩٦٠-١٩٧٣	الصادرات بشكلٍ عام، القطاعات المصنعة المكثفة للعمل	حماية الاستيراد، إعانات التصدير متضمنة الرسوم الكمركية عند إعادة التصدير، مخصصات ائتمان معانة، استهداف التصدير
١٩٧٣-١٩٨٠	الصناعات الثقيلة والكيمياوية، أولوية قطاعات الفولاذ، البتروكيمياويات، المعادن غير الحديدية، صناعة السفن، الإلكترونيات والمكائن، الأولوية لصالح الشركات والمشروعات الكبيرة	استخدام وسائل الفترة السابقة نفسها فضلاً عن الاستخدام واسع الانتشار لسياسة الإقراض للشركات والقطاعات ذات الأولوية، حوافز الاستثمار من خلال التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية
١٩٨٠-١٩٩٠	الصادرات المصنعة، الحاجة لإعادة هيكلة الشركات، المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الأولوية لصالح النشاطات عالية التكنولوجيا	تحرير التجارة التدريجي (المرحلي)، نهاية سياسة الإقراض، بقاء الحكومة متحكمة بتخصيص الائتمان، حوافز استثمار للبحث والتطوير، وتسهيل العوائق المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر
١٩٩٠ وما بعدها	الأولوية للقطاع الخاص لقيادة التنمية، إعادة هيكلة (Chaebols) بعد أزمة سنة ١٩٩٧	تحرير القطاع المالي، فتح حساب رأس المال

Source: Weiss, John, 2005, Export Growth and Industrial Policy: Lessons form East Asian Miracle Experience, Discussion Paper, No. 26, P. 19.

إن السياسات التقانية التي اعتمدت في كوريا الجنوبية قد سارت متتبعة خطى النهج الياباني في هذا المجال عبر مسيرتها التنموية، وذلك من خلال برنامج قومي يقوم على الاعتماد على الذات، مستهدفاً ترابط أنشطة كل من الحكومة، منشآت قطاع الأعمال، والجامعات، بهدف إيجاد حلول لمشكلات التصميم والتطوير في الاقتصاد الكوري، ففي المراحل الأولى، كان الهدف الرئيس هو هضم واستيعاب وتطوير التقانة الحديثة على مستوى المشروعات والمنشآت، وعدم الارتكاز إلى نظام التقانة المستوردة والمشروعات (نظام تسليم المفتاح).

وتعدّ كوريا الجنوبية الأكثر إنفاقاً على أنشطة البحث والتطوير من بين الدول النامية، وعلى الرغم من ذلك فإن الإسهام الرئيس لكوريا في هذا المجال حتى نهاية الثمانينات كان في مجال تعلّم أو هضم أحدث التقانات، وليس في مجال الابتكار أو التجديد، وهكذا أصبح استهداف الابتكار أحد أهم ملامح السياسة الصناعية الفعّالة المستمرة إلى الوقت الحاضر مشجعةً كوريا على الدخول في مجال التقنية المتطورة، وعلى هذا الأساس، تمّ التخطيط لنفقات البحث والتطوير لتصل إلى نسبة ٥% من إجمالي الناتج المحلي الكوري بحلول سنة ٢٠٠٠ (Amsden, 1989, 274).

ولتفعيل ذلك، دفعت الحكومة الكورية العديد من المجمعات الصناعية الكبرى للدخول في علاقات تعاون وشراكة ثلاثية مع القطاع العام ومؤسسة البحوث وتقنية الإلكترونيات، وقد نتج عن تلك العلاقات التعاونية قيام (٢٠٠) مهندس من مؤسسة البحوث وتكنولوجيا الإلكترونيات بالتعاون مع (٥٠٠) مهندس من مؤسسات سامسونغ، غولد ستار، دايو، وأوتيلكوا، برفع معدلات الزيادة في عدد المخترعات المسجلة للشركات الكورية لصناعة أشباه الموصلات على الصعيد العالمي، وقد رافق ذلك تطور كبير في المستويات التعليمية، إذ ازداد عدد المهندسين الذين أسهموا في رفع كفاءة تشغيل المصانع الكورية، فأثناء فترة إنشاء الصناعات الثقيلة والكيمياوية، تمّ تسجيل ارتفاع حاد في أعداد الطلبة الجامعيين المتخصصين في حقل المعادن، كما ارتفعت وبمعدلات هائلة أعداد المتخصصين في الإلكترونيات خلال فترة تحفيز الصناعات عالية التقنية، وقد ساعد هذا التطور في المجال التعليمي على الاستيعاب المتزايد للتقانة الحديثة، ورافق ذلك توسع كبير في نشاط التدريب العملي، من خلال إرسال أعداد كبيرة من المهندسين للتدريب في المصانع المشابهة في اليابان، وتتكون أهم عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا في كوريا الجنوبية من المعهد الكوري للعلوم والتكنولوجيا المؤسس سنة ١٩٦٦، ومعهد أبحاث تقنية الإلكترونيات الذي تمّ إنشاؤه في منتصف السبعينات، فضلاً عن وزارة العلوم التكنولوجيا الكورية (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٤٤).

وتسهم هذه المؤسسات الثلاث بالتعاون معاً في رفد التقدم التقني ورفع مستوياته وصولاً لمصاف الدول المتقدمة.

وفي الآونة الأخيرة، استهدفت وزارة التجارة والصناعة الكورية ميادين إنتاج جديدة مثل أدوات المكائن المتحكم بها بواسطة الحاسوب، والهندسة الإحيائية والكيمياء النقية والبصريات والطائرات، وقد تكهنت الوزارة بإمكانية لحاق كوريا بركب الولايات المتحدة واليابان في الميادين الاقتصادية والتكنولوجية، وبأن الحكومة ستكون المشارك الرئيس في مجمل العملية، وأن تمارس المؤسسات الصناعية الممولة من لدن الحكومة دوراً رئيساً في هذا المجال، وفي الوقت الذي ترشحت فيه كوريا الجنوبية إلى مرتبة الدول الصناعية المتقدمة، فإن السياسات الصناعية المستهدفة للتقدم التكنولوجي ما تزال تمارس دوراً حيوياً (Smith, 1991, 21).

ومع منتصف التسعينات وبعد الأزمة المالية سنة ١٩٩٧ تحديداً، ظهرت مشكلات جديدة لم يعهدها الاقتصاد الكوري من قبل، ففضلاً عن التحديات الناجمة عن ارتفاع كلف العمل المتزايدة، فإن كوريا قد واجهت الضعف في القطاع المصرفي والمشكلات المالية لبعض شركات (Chaebols) الغارقة بالديون، إذ أسهمت زيادة تحويل رأس المال الاستثماري إلى الخارج، وارتفاع أرصدة استثمارات المحفظة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية المحلية والعالمية، في التفاقم السريع بمديونية شركات (Chaebols)، الأمر الذي دفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى وضع حدود لتقييد سلوك هذه الشركات والبدء بإعادة هيكليتها تجنباً لتكرار تلك المشكلات والنتائج السلبية التي خلفتها أزمة سنة ١٩٩٧.

إن من بين أحد أهم السياسات الصناعية التي اعتمدتها كوريا الجنوبية بعد أزمة ١٩٩٧ للإبقاء على تنافسية الصادرات المصنعة ورفع مستوياتها تمثلت بالإدارة الكفوءة لسياسة سعر الصرف والتي لم تقتصر بوصفها أداة على تحقيق الاستقرار الكلي وحسب، وإنما لتحقيق تنافسية الصادرات ودعمها، وبموازاة ذلك عمدت كوريا إلى وضع سياسات جديدة لإصلاح سوق العمل لمواجهة الضغوط الناشئة عن ارتفاع كلف العمل في الاقتصاد الكوري، ومن بين ذلك استخدام سياسة الأجور وذلك بربط الأجور بالإنتاجية، فضلاً عن التقدم التقني مع إحداث توسع في حجم الطلب المحلي.

ومع تباطؤ حجم الطلب العالمي بين آونة وأخرى فإن استهداف أسواق جديدة وخصوصاً في البلدان النامية مع توسيع حجم الطلب الكلي المحلي وزيادة التخصصية الإنتاجية الهادفة إلى زيادة الكفاءة، هي من بين أحدث السياسات الصناعية الموجهة حالياً في كوريا الجنوبية وبقية دول شرق آسيا.

فقد مرت كوريا الجنوبية فى تجربة التنمية بثلاث مراحل رئيسية :

- ✓ المرحلة الأولى (١٩٦٢-١٩٨٠) وكانت فيها التنمية قائمة على التصنيع .
- ✓ المرحلة الثانية (١٩٨١-١٩٩٨) اعتمدت فيها التنمية على إقتصاد كثيف رأس المال.
- ✓ المرحلة الثالثة (١٩٩٩-٢٠١٠) شهدت تنمية قائمة على إقتصاد المعرفة.

وعندما نتأمل بدقة تتضح ان عوامل التجربة الكورية تتمثل فى الآتى :-

أولاً :اعتمادها على مبادراتها الذاتية.

ثانياً : الاهتمام الكبير بالتصدير واعتباره أساس النمو الإقتصادى.

ثالثاً: الاعتماد على سياسات الحوافز والتشجيع المالى والأدبى للقوة العاملة مما كان له أكبر الأثر فى تحول العمال الكوريين إلى العمل ،والإتقان بعد ان كان معروف عنهم بالكسل واللامبالاة.

أيضاً اهتمت كوريا بعنصر البشر والاستثمار فى البشر من خلال التطوير الدائم والمستمر فى التعليم بما يتلائم مع التطورات الحديثة فى العالم،وإنشاء المؤسسات التعليمية والمهنية ،مما أدى إلى توفير أيدى عاملة مدربة وقادرة على تحقيق التنمية.

كما أن المزج بين التخطيط المركزى واقتصاد السوق وتمثيل الدولة الدور الرئيسى فى مسيرة التنمية ،أمر ساعد كثيراً ،حيث كانت الحكومة تتدخل بشكل مباشر بدون الاعتماد على آليات اقتصاد السوق وحدها وذلك فى المراحل الأولى من عملية التنمية الإقتصادية ،وتركز تدخل الحكومة من خلال وضع السياسات والأهداف العامة والخطط التنفيذية للمشاريع.

متوسط نصيب الفرد ارتفع عن ٢٠.٠٠٠ دولار ،الناتج المحلى الإجمالى ١٤١٠.٣٨ مليار لعام ٢٠١٤ ،أما بالنسبة لمعدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى ٢.٧٠ % ،فضلاً عن الارتفاع المطرد للناتج المحلى الإجمالى الناتج عن التصنيع ١٠٤.٠٠٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥ ،والناتج القومى الإجمالى ٣٨٠.٠٠٠ مليار دولار.

المطلب الثاني
سياسة تشجيع التصدير في سنغافورة وماليزيا

أولاً. سنغافورة

مثلما فعلت تايوان وكوريا الجنوبية، فقد طبقت سنغافورة أيضاً سياسة صناعية فاعلة أشرفت على تنسيقها هيئة التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من اختلاف تجربة سنغافورة عن تجارب السياسة الصناعية في كل من كوريا وتايوان ولا سيما في اعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكلٍ أكبر وتبنيها نظام التجارة الحرة منذ أوائل السبعينات، إلاّ أن هناك العديد من عناصر التشابه فيما يتعلق بدور الحكومة وجهودها الرامية إلى تغيير هيكل الصادرات المصنعة وصيغة المزايا النسبية (Soon and Tan, 1993, 7).

لقد بدأت سنغافورة تجربتها الصناعية الحديثة متبنيةً ستراتيجية إحلال الواردات ولفترة قصيرة تراوحت بين عامي ١٩٦١-١٩٦٥، ونظراً لضيق نطاق سوقها المحلي تحولت سنغافورة وبشكلٍ سريع للتوجه التصديري باعتباره الخيار الوحيد للنمو السريع والتقدم الصناعي.

وفضلاً عن ذلك، ندرة الإمكانيات المادية في ذلك الوقت وتمركز الاستثمار في قطاع الخدمات والعقارات، ونقص التجربة في التصنيع، لذلك لم تكن الصناعات المحلية وقتها مؤهلة لقيادة عملية النمو، وفي ظل هذه الأوضاع قصدت الحكومة السنغافورية سنة ١٩٦٥ التوجه نحو إستراتيجية تشجيع التصدير القائمة على التحالف مع الشركات الأجنبية والممولة عن طريق رأس المال الأجنبي (Soon and Tan, 1993, 8).

ومنذ ذلك الوقت، مارست الحكومة السنغافورية سياسة صناعية فاعلة موجهة نحو محتوى مرتفع من المهارة والتقانة للصادرات المصنعة، ففي أثناء المرحلة الأولى والتي يمكن وصفها بمرحلة التصنيع الموجه للتصدير المكثف للعمل الممتدة خلال فترة السنوات ١٩٦٥-١٩٧٣ كان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التصديرية من أهم أولويات السياسة الصناعية، ومن أجل ذلك فقد اتخذت الحكومة نظام التجارة الحرة منذ وقت مبكر إلى جانب حوافز التصدير لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومارست أنظمة تحكم قوية للضغط على الأجور ودعم الادخارات المحلية.

لقد كان الهدف من سياسة التجارة الحرة هو جذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الموجهة نحو التصدير وتطويرها، إذ كان واضحاً لصانعي السياسة الصناعية في سنغافورة أن التصنيع بجانب العوائق التجارية والتعريفات الكمركية ليس أمراً عملياً ولا يتناسب مع وظيفة دولة "المدينة الصغيرة" ذات الوظيفة التجارية وخصوصاً مع ما تمتاز به سنغافورة من عدم وجود المواد الأولية أو الخام، ومع ذلك فإن الحكومة لم تترك نظام التجارة

الحرة وقوى السوق لتقرر وتحدد هيكل الناتج المحلي ومن ثمّ حدود المزايا النسبية (Lan, 2005, 5).

ومنذ نهاية الستينات كان نظام التجارة في سنغافورة في تحرر مستمر، وبحلول سنة ١٩٧٣ أزيلت كافة العوائق التجارية وتعريفات الاستيراد وتمّ بذلك اعتماد سنغافورة نظاماً تجارياً حراً.

وبجانب ذلك، ولتشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعات المكثفة للعمل قامت الحكومة بإنشاء المناطق الحرة وخصوصاً في إقامة مناطق عمليات التصدير مقدمة العديد من الحوافز لهذه المناطق كما في الإعفاءات والامتيازات الضريبية بهدف جذب المستثمرين الأجانب إليها، وفرضت الحكومة أنظمة تعاونية متشددة لتحقيق الاستقرار في كلف العمل وتحسين الإنتاجية لإتاحة مستوى الكلفة الأدنى للمستثمرين الأجانب، وأجبرت القطاع الخاص على الادخار من خلال مشروع التأمين الاجتماعي الموروث من الفترة الاستعمارية والمسمى بصندوق التدبير المركزي، الذي استخدمت الحكومة ادخاراته لتمويل استثمارها المخطط ومشروعاتها (Amsden, 1989, 84) (Lan, 2005, 6).

ونتيجة لذلك فإنه ومع بداية السبعينات حققت سنغافورة التوظيف الكامل عن طريق امتصاص فائض العمل الذي كان سائداً في بداية الستينات، ولأجل تأمين تكاليف عمل تنافسية، تم استضافة أعداد كبيرة من القوى العاملة رخيصة الأجور نسبياً، فخلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٦٦-١٩٨٠ استقبلت سنغافورة نحو (١٠٠.٠٠٠) عامل من الدول المجاورة لها وبشكلٍ رئيس من ماليزيا (Huff, 1987, 311).

وبدءاً من سنة ١٩٧٢ حاولت هيئة التنمية الاقتصادية (Economic Development Board) البدء في إعادة هيكلة قطاع الصناعة التحويلية على نحوٍ يكفل التطوير والتنويع المستمر للصناعات، حيث اختارت الهيئة عدداً من الصناعات ذات الأنشطة التصنيعية المكثفة لرأس المال والتقانة، ليكون لها الأولوية بالنسبة لإستراتيجية التصنيع وذلك وفقاً لمعايير درجة توليد القيمة المضافة ومحتوى المهارة لقوة العمل ودرجة كثافة رأس المال، وتضمنت تلك الصناعات البتروكيمياويات، الإلكترونيات، المكائن، أدوات المكائن، والمعدات المكتبية، وغيرها مشجعة الشركات متعددة الجنسيات (MNCs) للاستثمار في هذه الصناعات من خلال تقديم حوافز الاستثمار، كالسماحات والامتيازات الضريبية الخاصة لأجل تحقيق الصناعات لمستويات متقدمة من التقانة وتنويع وتطوير هيكل الصادرات المصنعة (Soon and Tan, 1993, 32).

وعلى الرغم من وقوع الصدمة النفطية الأولى سنة ١٩٧٣ وما تلاها من فترة كساد عالمي امتدت بين ١٩٧٤-١٩٧٦، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنغافورة نمواً سنوياً بنسبة ٧.٤ خلال المدة ١٩٧٤-١٩٧٩.

وفي سنة ١٩٧٩ تحولت السياسة الصناعية في سنغافورة نحو مسار جديد تضمن الدخول الواسع إلى المجالات والأنشطة الصناعية ذات القيمة المضافة العالية والصناعات عالية التقانة، وقد كان لتنامي مبدأ الحماية في أسواق الدول النامية، فضلاً عن تباطؤ نمو الاقتصادات المتقدمة مع بداية الثمانينات أثر بالغ في دفع سنغافورة نحو هذا الاتجاه وتجاوز حدود المزايا النسبية وتخليقها، واستدعى ذلك إيجاد بيئة مناسبة مؤسسة على الإنتاجية العالية والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية وهو ما تضمنته السياسة الصناعية في تغيير سياسة الأجور ودعم وتحفيز نشاط البحث والتطوير (Yue, 2005, 7).

وتقدمت الحكومة بوضع سياسة الأجور العالية لإعاقة الأنشطة المكثفة للعمل هادفة بذلك التحوّل والانتقال نحو الأنشطة المكثفة للعمل الماهر بدلاً من الأنشطة المكثفة للعمل غير الماهر، مشجعة في ذلك رفع المهارة والإنتاجية في الصناعات المكثفة لرأس المال.

وقد حددت هيئة التنمية الاقتصادية إحدى عشر صناعة عالية التقانة ليكون لها الأولوية في الدعم والتشجيع من خلال الحوافز المالية وتشمل الصناعة الآلية، والإلكترونيات الدقيقة، وأدوات المكائن المتطورة وغيرها.

وعلاوةً على ذلك، وبهدف تطوير نوعية العمل، فقد أسست الحكومة صندوق تنمية المهارات لتقديم الدعم والإعانات للشركات بغية تدريب وتطوير كوادرها العاملة، وإلى جانب ذلك، تم ابتداع برنامج تطوير المنتج الذي يتيح للشركات حسم نفقات البحث والتطوير لطرح منتجات جديدة، وتقدّم برنامج التدريب الصناعي المشترك إعانات مالية للتدريب المتطور، كما تعهد برنامج مساعدة رأس المال بتقديم إعانات تمويل للشركات التي تقوم بجلب المهارات والتقانة المتطورة إلى سنغافورة، وشجعت الحكومة تنمية وتقوية الروابط بين الصناعة والبحث الأكاديمي بشكلٍ فاعل.

وقد تمثل الدور الرئيس للحكومة في تحفيز تلك المؤسسات لإدارة وتوجيه أنشطة البحث والتطوير والتكييفات التقانية المتنوعة في سنغافورة، فضلاً عن شبكتها العالمية، وقد أسهمت الحكومة بقدر فاعل في تمويل البحث والتطوير من خلال استثمارها العام في التعليم العالي وتأسيس معاهد البحث العلمي وغيرها من الميادين.

ولقد تضمنت تك السياسة الصناعية الموجهة للحصول على التقانة العالية دوراً بارزاً في تمكين سنغافورة من الاستمرار في مسار النمو السريع، إذ تراوح معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بين ٧-٨% خلال الثمانينات والتسعينات، ووصلت تلك النسب إلى الذروة ١٠.٥ في سنة ١٩٩٤ (Yue, 2005, 8-9).

كما استفادت سنغافورة من الكفاءة العالية لتلك السياسات وفاعلية إدارتها لتحقيق قدر كبير من الرواج التصديري الذي ساعدها بالانتقال تدريجياً نحو أنشطة تصديرية جديدة ولأنواع متقدمة من الخدمات في شكل أنشطة تصديرية غير تقليدية.

فمنذ منتصف الثمانينات طورت سنغافورة ستراتيجية تقانة المعلومات لتشكل فيما بعد نشاطاً تصديرياً متقدماً، واتسمت مراحل تطور هذه الستراتيجية بوجود إطار تحدده خطة قومية مترابطة الأهداف والسياسات والمصادر والمشروعات، فخلال المرحلة الأولى التي امتدت بين ١٩٨٦-١٩٩٠ هدفت الخطة القومية لتقانة المعلومات في سنغافورة لتحقيق تطوير صناعة تقانة المعلومات لتصبح نشاطاً تصديرياً إلى جانب تحسين الإنتاجية داخل الاقتصاد القومي، من خلال التطبيقات الواسعة لتقانة المعلومات.

ومع بداية عقد التسعينات ازدهرت صناعة تقانة المعلومات في سنغافورة بنمو عدد كبير من الشركات المحلية في هذا المجال، وبخاصة تلك التي تقوم بتصدير هذه التقانة إلى دول آسيا والولايات المتحدة وأوربا.

ومع بداية سنة ١٩٩١ تمّ تدشين المرحلة الثانية لتطوير تلك الستراتيجية حيث تمّ إطلاق الخطة العامة لتقانة المعلومات ٢٠٠٠ (IT 2000) تهدف لتحوّل سنغافورة إلى جزيرة ذكية تسري تقانة المعلومات في جميع مرافقها. وتمتلك سنغافورة القدرة على تطوير ميزتها النسبية في هذا المجال، عن طريق توجيه الجزء الأكبر من جهودها في مجال أنشطة البحث والتطوير وتمويلها، ولتحقيق ذلك، ركزت سنغافورة منذ منتصف التسعينات على الارتقاء بمستوى الإنتاجية، وعلى عاملي الابتكار والجودة، ووفقاً لذلك تمّ وضع هدف نمو عامل الإنتاجية الكلية (TFP) ليصل إلى ٢% سنوياً.

كما أشرف صندوق تنمية المهارات على دورات تدريبية لما يقرب من نصف مليون متدرب من نحو ألف شركة ومؤسسة خلال عام ١٩٩٤.

وخلال النصف الثاني من التسعينات، سجل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير معدل نمو سنوي مركب مقداره ١٩%، أسهمت الحكومة بتمويل أكثر من ثلثه من إجمالي الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في سنغافورة، وقد انعكس أثر ذلك الإنفاق في ذلك التطور الهائل الذي لحق بإنتاج وصادرات الصناعات عالية التقانة وبخاصة في مجالات أنظمة التصنيع، والإلكترونيات، والأنظمة الهندسية.

ومن خلال ذلك، تطمح سنغافورة إلى أن تصبح المركز العالمي لخدمات رجال الأعمال والخدمات والنقل والمواصلات في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تقوم شبكة الاتصالات الإلكترونية المتاحة فيها بتحفيز رجال الأعمال على تحويل الأنشطة الصناعية كثيفة المعرفة إلى سنغافورة، حيث تتوافر البنية المعلوماتية الأساسية والتي تساعد كذلك في توليد مزيد من القيمة المضافة في القطاعات الأخرى مثل الموانئ والمطارات، وذلك من خلال نظم معلوماتية متكاملة مصممة خصيصاً لترشيد وتحسين تحركات السلع والأشخاص (Yue, 2005, 10-15) (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٤٨-١٤٩).

ثانيا. ماليزيا

ففي ماليزيا هيمنت ستراتيجية إحلال الواردات على التصنيع وسياساته منذ الخمسينات حتى مطلع سنة ١٩٧٠، حينها تمّ إعلان السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Policy) بحزمة جديدة من السياسات الهادفة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الماليزي والقضاء على الفقر وتشجيع النمو مع عدالة التوزيع، وتشكلت المكونات الأساسية للسياسة الصناعية من التحوّل والتركيز على الصناعات ذات التوجه التصديري بعد استنفاذ عمليات التصنيع من خلال الإحلال محل الواردات، وأولوية القطاع العام في ممارسة دور مركزي في دفع عمليات التصدير، والحد من الممارسات الليبرالية التي كانت سائدة من قبل، وتطوير العديد من فروع النشاط الاقتصادي (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٣).

وقد صممت سياسات تشجيع التصدير خلال عقد السبعينات لدعم الصادرات المصنعة المستخدمة للموارد الطبيعية وصادرات الصناعات التحويلية الخفيفة المكثفة للعمل مثل صناعة النسيج والملابس، وتضمنت تلك السياسات التخفيضات الضريبية والائتمانات التفضيلية، لكن إجراءات تشجيع التصدير الأكثر أهمية تمثلت في إنشاء عدة مناطق لتجهيز التصدير ومناطق التجارة الحرة لجذب المستثمرين الأجانب بشكلٍ رئيس (Jomo, 1992, 92).

وإلى جانب ذلك، بدأت محاولات جادة لتحديث الاقتصاد الماليزي ليصبح أكثر تنافسية، وبهذا الصدد قامت مؤسسة (Penang) للتعاون التنموي بجهود مكثفة لجذب الشركات الدولية في مجال صناعة الإلكترونيات في الولايات المتحدة الأمريكية للعمل في ماليزيا، وذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار للمستثمرين الأجانب حيث تمّ تقديم المزيد من المزايا المالية والضريبية لتحقيق ذلك (Jomo, 1997, 95).

واتسمت الموجة الأولى من الصناعات التصديرية بطابع مكثف للعمل، وانقسمت بدورها إلى نوعين، مثل الأول الصناعات المعتمدة على تصنيع الخامات الأولية مثل المطاط والأخشاب والقصدير وزيت النخيل، والتي شكلت نحو ٢٢% من إجمالي الناتج الصناعي سنة ١٩٨١، وتمثل النوع الثاني بالصناعات التصديرية التي لا تعتمد على الموارد المحلية وإنما تعتمد على المكونات أو الأجزاء المستوردة من خلال شبكة الشركات دولية النشاط، وخصوصاً في مجال السلع الكهربائية والمكونات الإلكترونية، وقد بلغ نصيب هذه الصناعات نحو نصف إجمالي الناتج الصناعي الماليزي عند منتصف الثمانينات (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٤).

وخلال تلك الفترة، فقد بدا تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة واضحاً، فبمتوسط معدلات نمو بلغ ٨% تضاعف إجمالي الناتج المحلي بين سنتي ١٩٧١ و١٩٨٠، وازدادت بشكلٍ سريع

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق تجهيز التصدير، كما نمت الصادرات المصنعة بنسبة ما يقرب من ٢٩% في السنة بين ١٩٧١ و١٩٨٠.

وبحلول سنة ١٩٨٠ كان ٧٠% من الصادرات المصنعة قد تمّ تصنيعها في مناطق تجهيز الصادرات، ومع ذلك بقيت ماليزيا بلداً رئيساً في تصدير المواد الأولية، ولم تبلغ حصة الصادرات المصنعة سوى ١٩% من إجمالي الصادرات، وقد أدى تباطؤ التغيير الهيكلي في القطاع الصناعي بشكلٍ عام وفي هيكل الصادرات المصنعة على وجه الخصوص، إلى التحوّل باتجاه تشجيع الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة، وبدأ تركيز السياسات الصناعية ينصب في تطوير الصناعات الثقيلة بمبادرة وتمويل من الحكومة الماليزية، وذلك من خلال تعميق القاعدة الصناعية (Kokko, 2002, 28) (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٥).

وركزت الحكومة بقيادة رئيس الوزراء مهاتير محمد على تطوير قطاعات الصناعات الرأسمالية لتعزيز وتعميق الروابط الأمامية والخلفية مع بقية أجزاء الاقتصاد الوطني، بهدف زيادة نصيب المكونات المحلية في بنية الصناعات التصديرية.

وكان إنشاء الهيئة الماليزية للصناعات الثقيلة (Hicom) سنة ١٩٨٠ الخطوة الأولى بهذا الاتجاه، حيث أنيط بهذه الهيئة الإشراف على برنامج الصناعات الثقيلة، ويدخل ضمن مهماتها قيادة عمليات التنمية التقانية بالتعاون مع الشركات الأجنبية، ولاسيما قيام مشروعات مشتركة مع الشركات اليابانية، وكذلك تنشيط قطاع البحث والتطوير في الاقتصاد الماليزي.

لقد منحت الحكومة هذه الهيئة رأس مال أولي مقداره (٥٨) مليون دولار أمريكي، وائتمانات لاحقة مكفولة بأسعار مدعومة علاوةً على الحماية من الاستيرادات، وخلال السنوات التالية قامت هيئة الصناعات الثقيلة بتأسيس العديد من المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية في مجالات البتروكيمياويات والحديد والفولاذ والإسمنت وغيرها، وبحلول منتصف الثمانينات أصبحت ماليزيا تمتلك (٨٧٦) مشروعاً لشركات القطاع الحكومي، تشكل المشروعات الصناعية أكثر من ثلثيها، تصب جميعاً في تحقيق ما يقرب من ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي في ذلك الوقت (Kokko, 2002, 29).

ومع ذلك فإن مجموعة واسعة من صناعات إحلال الواردات لم تكن كفوءة، كما يشير إلى ذلك (Alavi, 1996, 177) بأنه "لم يكن هناك تقييم ومراقبة لضمان الأداء الجيد للصناعات المحمية فيما يتعلق بالكفاءة والمنافسة الدولية".

ولم يتخذ أي إجراء لقيادة صناعة إحلال الواردات نحو الإنتاج لأغراض التصدير عبر أسواق التصدير، ومع توفير الائتمانات التمييزية والحماية فإن قطاع المشاريع المملوكة للدولة كان يسير نحو الهاوية.

وهو ما أشير إليه من جانب ثانٍ في تقرير المتابعة للخطة الماليزية الخامسة سنة ١٩٨٩ والذي أفاد أن الصناعات الثقيلة تعاني خسائر مالية كبيرة نظراً لطول فترات التفريخ وعدم قدرة هذه الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية، وإن نفقات الإنتاج والنفقات الإدارية تعدّ مرتفعة، فضلاً عن أن معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية منخفضة (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٥).

ومن ناحية أخرى، ظهرت ازدواجية قطاعية في الهيكل الصناعي الماليزي، مع قطاع تصدير يعود الجزء الأكبر منه لملكية الشركات الأجنبية يتمتع بحرية عالية غير مقيد بالضرائب والمسؤوليات، يتركز في مناطق تجهيز الصادرات، إلى جانب قطاع السوق المحلية غير الكفوء يعمل في بيئة محمية، وقد أدى ذلك كله إلى هبوط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى ٤.٥% خلال الفترة ما بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٦.

ولهذا السبب فإنه كان من الواضح لصانعي السياسة الاقتصادية أنه لا بد من إحداث تغيير أساسي والشروع بسياسات جديدة، فزيادة الإنفاق العام التي كان أحد أهم أسبابها تشجيع الصناعات الثقيلة قد أدت إلى عجز متزايد في الميزانية والحساب الجاري، علاوةً على تصاعد الديون الخارجية، وبالنتيجة فقد تمّ التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة في سنة ١٩٨٦ وبدأت مرحلة جديدة تميزت بنوع من التحرر الاقتصادي (World Bank, 1993, 136).

وقامت ماليزيا باتخاذ إجراءات اقتصادية جديدة يأتي في مقدمتها تخفيض سعر صرف العملة الماليزية، مما أدى إلى تحسين تنافسية تكاليف الإنتاج والأجور في الاقتصاد الماليزي، كما تمّ تحسين نظام الحوافز المالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأدى ذلك إلى انطلاق موجة جديدة للتصنيع الموجه للتصدير.

وعملت الإجراءات إلى تنشيط موجة جديدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى ماليزيا، وبصفة خاصة من اليابان، يليها تايوان، فكوريا الجنوبية، وذلك في إطار إستراتيجية الشركات الأسيوية دولية النشاط لإعادة توطين أنشطتها الصناعية فيما بين بلدان جنوب شرق آسيا الأخرى، مستفيدةً في ذلك من انخفاض تكاليف البنية التحتية المستقبلة للاستثمارات الأجنبية.

وإلى جانب ذلك، تمّ وبشكلٍ تدريجي خصخصة المشروعات المملوكة للدولة في ظل برنامج الخصخصة، وقد بلغت العوائد الناجمة لعملية الخصخصة (١٠) مليار دولار أمريكي خلال المدة بين ١٩٨٩-١٩٩٥، وقد رافق ذلك تسارع كبير في عملية التحرر التجاري، ونتيجة لهذه السياسات ازدادت الصادرات المصنعة مما يقرب (١٦) مليار دولار أمريكي سنة ١٩٨٥ لتصل إلى أكثر من (٧٠) مليار دولار أمريكي سنة ١٩٩٥، وحققت معدلات النمو السنوية في إجمالي الناتج المحلي مستويات عالية تقترب من ١٠% سنوياً، وأسهم ذلك أيضاً في معالجة العجز المستمر في الحساب الجاري (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٦) (Kokko, 2002, 29).

ومع بداية عقد التسعينات بدأ التركيز ينصب على الصناعات ذات المحتوى التقاني المتقدم، وذلك كي يصبح الاقتصاد الماليزي أكثر تنافسية في السوق العالمية، وذلك بالتوجه نحو الصناعات والأنشطة التي تولد قيماً مضافة عالية، وبدأ الاهتمام يتزايد بنشاط البحث والتطوير حيث كان الأداء ضعيفاً في هذا المجال، وقد نتج عن هذه السياسة قيام بعض الشركات الدولية بإنشاء مراكز البحث والتطوير في ماليزيا، ومن أهم تلك الشركات (Sharp) و (Motorela)، كما نتج عن ذلك موجة جديدة من الاستثمارات المتوجهة نحو فروع النشاط التصديري محققة نوعا معقولا من التقدم التقاني، وقادت إلى الاعتماد بدرجة أكبر على صناعة المكونات والأجزاء.

وعلى الرغم من النجاح التصديري الكبير للصناعات الماليزية خلال الثمانينات والتسعينات، فإن عدداً من عناصر الضعف البنيوي قد لازم تركيبة الصادرات الماليزية، كما أشار لذلك (Sanjaya Lall) وهو الباحث الهندي المتخصص في ستراتيجيات التصنيع، ويتمثل أهم تلك العناصر في سيطرة الشركات دولية النشاط على ما يقارب ثلاثة أرباع قيمة الصادرات الصناعية، فضلاً عن ضعف المكون المحلي للصادرات الصناعية الماليزية والذي أدى إلى ارتفاع الكثافة الاستيرادية للأنشطة الصناعية مما زاد من ارتفاع معدل نمو الاستيرادات من السلع الوسيطة التي كانت تنمو بمعدل ١٩.٤% سنوياً، لتشكل بذلك نحو ٤٥% من الاستيرادات في الاقتصادي الماليزي، إلى جانب عدم نجاح المصدرين الماليزيين في تطوير شبكات تسويق مستقلة تساعدهم على تحسين جودة المنتجات والنفاذ إلى أسواق عالمية جديدة بجهودهم الذاتية مع ضعف علاقات الترابط التقانية والإنتاجية بين فروع الصناعات التصديرية من ناحية، وبقية أجزاء الاقتصاد القومي من ناحية أخرى.

وقد قاد ذلك بدوره إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري بدءاً من سنة ١٩٩٤، رافقه أيضاً ارتفاع في حجم العجز في ميزان الخدمات نتيجة لارتفاع نفقات الشحن والتأمين نظراً لضعف ماليزيا في ذلك كما هو الحال في معظم الدول النامية.

وخلال تلك الفترة تمت تغطية ذلك العجز من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل، والتي بدأت تتدفق على ماليزيا بشكلٍ قوي منذ منتصف التسعينات آخذةً شكل استثمارات المحفظة المالية، فضلاً عن الاعتماد على الادخارات الأجنبية مستفيدةً من ارتفاع أسعار الفائدة إلى جانب التوقعات باحتمالات ارتفاع سعر صرف العملة الماليزية، وقد شكل ذلك بالرغم من ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي أحد حلقات الضعف الرئيسة والتي مارست دورها في تفاقم الأزمة المالية التي لحقت بدول شرق آسيا سنة ١٩٩٧ وما رافقها من خسائر اقتصادية واجتماعية خلال السنوات اللاحقة (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٢٧).

ويلخص الشكل الآتي صورة تلخيصية لتطور المسار التصديري لماليزيا خلال مسيرتها التنموية الحديثة بدءاً من الستينات ولغاية وقتنا الحاضر.

الشكل (٣)

المسارات الرئيسة لتطور هيكل الصادرات الماليزية

المصدر: عبدالفضيل، محمود، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٥٢.

وخلال عقد التسعينات، وبعد أن أصبح واضحاً عدم إمكانية ماليزيا من الاعتماد بصورة دائمة على استيراد التقانة من الخارج، فقد أصبحت السياسات التقانية والتطور التقاني الميزة الأساسية للسياسة الصناعية في ماليزيا، وبهذا الصدد فقد اتخذت الحكومة عدة خطوات جادة في هذا المجال تهدف إلى تطوير صناعات ذات مستوى تقاني عالٍ، فقد تمّ رصد أموال كبيرة بغية تطوير قطاع البحث والتطوير ومؤسساته ومراكزه، سواء في وحدات القطاع العام أو الخاص، إلى جانب إنشاء المؤسسات الخاصة المعنية بالتطوير التقاني، فقد أنشئت المؤسسة الماليزية لتطوير التقانة في سنة ١٩٩٢ إلى جانب إنشاء المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة في السنة نفسها، كما تمّ إنشاء المجموعة الصناعية للتقنية المتقدمة سنة ١٩٩٣، وتهدف هذه المؤسسات إلى الإسهام الفاعل في رفد التقدم التقني في عملية التصنيع وتقديم الخدمات التقانية، وتم إنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية في سنة ١٩٩٣، وقد استخدم هذا الصندوق في تمويل وتدريب المهندسين وكوادر الإدارة والعمل الماهر لدى الصناعات التصديرية، وفي سنة ١٩٩٦ صاغت الحكومة الماليزية مشروع الطريق السريع لتقانة الوسائط المتعددة، ليكون بمثابة محرك إضافي لعمليات النمو.

وتشير المخططات التوجيهية لهذا المشروع إلى وجوب نمو الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط معدل نمو سنوي لا يقل عن ٧% حتى سنة ٢٠٢٠، ولمساندة عملية التنمية في فروع

الصناعة عالية التقانة، ويهدف مشروع الوسائط المعلوماتية المتعددة إلى خلق بيئة متكاملة الخواص لخلق بيئة استقبال عالمية في مجال تقانة الوسائط المتعددة، ولاتساع تقانة الاتصالات بلا حدود (عبدالفضيل، ٢٠٠٠، ١٤٥-١٤٦).

خطة المعلومات الماليزية حتى عام ٢٠٢٠ :

تطمح ماليزيا إلى أن تكون دولة (مكتملة) التقدم مع حلول عام ى٢٠٢٠ . و لتحقيق هذا الهدف ، تشير المخططات التوجيهية إلى أن الناتج المحلى الإجمالى يجب أن ينمو بمتوسط معدل نمو سنوى لا يقل عن ٧ بالمائة حتى عام ٢٠٢٠ كما صاغت الحكومة الماليزية عام ١٩٩٦ ، مشروع الطريق السريع لتقانة الوسائط المتعددة، ليكون بمثابة محرك إضافى لعمليات النمو ، و لمساندة المحرك الرئيسي لعمليات التنمية فى فروع الصناعة عالية التقانة. (حمد ،٢٠١٧ ، ٤٩).

و تم تحديد عشرة فروع للصناعات عالية التقانة لتطويرها، على النحو التالى :

١. صناعة أشباه المواصلات.
٢. المعدات الطبية و العلمية .
٣. التقانة الحيوية .
٤. الألياف الضوئية .
٥. تقانة الأتمتة (Automation)
٦. صناعة المواد الحديثة (التخليقية)
٧. صناعة البرمجيات.
٨. الصناعات الفضائية .
٩. صناعة الطاقة الجديدة .
١٠. صناعة الإلكتروضوئيات ([1]) .

و يهدف مشروع الوسائط المعلوماتية المتعددة إلى خلق بيئة متكاملة بجميع الخواص الضرورية لخلق بيئة استقبال عالمية فى مجال تقانة الوسائط المتعددة، و لتفجير تقانة الاتصالات بلا حدود. و بهذا الصدد كان قد أعلن الدكتور / مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق أمام مؤتمر للمستثمرين الأجانب فى مدينة هانوفر بألمانيا (عقد غى مارس ١٩٩٨) أنه يأمل بأن يرى ماليزيا كلها كطريق سريع للوسائط المعلوماتية المتعددة بحلول عام ٢٠٢٠ و لدى الوصول لهذا الهدف ، فإن نحو ١٢ مدينة ماليزية، على الأقل، سوف تكون متصلة بالطريق السريع العالمى للمعلومات ، و مرتبطة بالمدن الذكية الأخرى على مستوى العالم اجمع . كما أنه من المأمول أن تعمل نحو

1- د. محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ٤٨،٤٩ .

٥٠٠ شركة عالمية نت تقانة المعلومات انطلاقا من ماليزيا، تستقدم معها (الكوادر التقانة) المتميزة فى مجال أنشطة البحوث و التطوير ([1]) .

الدور الذى قامت به الاستثمارات الأجنبية لنقل تكنولوجيا المعلومات إلى ماليزيا:

تعاملت الحكومة الماليزية مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحذر خلال الفترة ممتدة بين منتصف الستينات و منتصف الثمانينيات من القرن الماضى، و رغم ذلك تراوحت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى جملة الاستثمارات فى ماليزيا ما بين ١٧ بالمائة و ٣٠ بالمائة فى المتوسط خلال تلك الفترة ، و بدأ من منتصف الثمانينيات (و مع موجة الاستثمارات اليابانية الواسعة القادمة إلى الاقتصادى الماليزى) ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية إلى جملة الاستثمارات فى ماليزيا إلى ٥٢ بالمائة، حيث بلغت الذروة عند نهاية الثمانينيات (٧١ بالمائة) ثم انخفضت إلى ٤٤ بالمائة فى منتصف التسعينات من القرن الماضى ، كما تشير البيانات التالية:

برنامج الإصلاح الاقتصادى لماليزيا :

اعتمد هذا البرنامج على تغيير طبيعة الفكر الاقتصادى القائم على إنتاج و تصدير المواد الخام إلى (اقتصاد يشكل فيه التصنيع للتصدير الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادى) و كان هدف هذا البرنامج ذو شقين:

الشق الأول : هدف إصلاحى قصير يهدف إلى تحقيق معدلات عالية للنمو مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة و هو ما نجحت ماليزيا فى تحقيقة بالفعل.

الشق الثانى : هدف إصلاحى طويل يهدف إلى تحقيق التصنيع الكامل و الوصول إلى مرتبة الدول المتقدمة أى الانضمام إلى معسكر دول الشمال مع حلول عام ٢٠٢٠ طبقاً للبرنامج (Vision 2020) .

و دلت المؤشرات على تحسن الأداء الاقتصادى (لماليزيا) طبقاً لبرنامجها الإصلاحى و ليس أدل على ذلك مما نشرتة مجلة Euro Money على تحسن الأداء الاقتصادى فى ماليزيا و احتلت المركز الرابع عشر بين دول العالم من حيث الأداء الاقتصادى خلال ١٩٩٤ ١٩٩٣ مما يدل على تحسن الأداء الاقتصادى و تحسن مستوى المعيشة فى ماليزيا. حيث ارتفع متوسط الدخل الفردى من ٣٥٠ دولار عام ١٩٧٠ إلى ٣٠٠٠ دولار عام ١٩٩٤ ، وهو معدل ممتاز بالنسبة لسائر دول جنوب شرق آسيا كذلك انخفضت معدلات البطالة إلى ٣.٥% [2] .

2- د. محمود عبد الفضيل: مرجع سابق، ص٤٩ .

3- حسن السيد حسين محمد القاضى : إدارة الدين العام الخارجي، رسالة دكتوراة غير منشورة، ٢٠٠٢ ص ٣٩٨ .

الملخص

يهدف البحث إلى تحليل السياسة الصناعية وتقدير أثرها في النمو الاقتصادي لاقتصادات شرق آسيا المصنعة حديثاً NICs وهي (كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، ماليزيا، تايلند، إندونيسيا) المتبنية لستراتيجية تشجيع التصدير بوصفها منهجاً صناعياً تنموياً، وذلك استناداً إلى تحليل السياسة الصناعية ودورها في النمو الاقتصادي عبر المراحل والمسارات الرئيسة لتجربتها التنموية الحديثة.

منطلقاً في ذلك من فرضية أساسية مفادها أن للسياسة الصناعية دوراً مهماً وتأثيراً إيجابياً في معدلات النمو لتلك الاقتصادات، فضلاً عن أن توظيف السياسة الصناعية بالاتجاهات الصحيحة يعدّ عاملاً أساسياً في تحديد معدلات نموها الاقتصادي في المرحلة الحالية.

ولهذا الغرض، تمّ تغطية الجوانب والأطر النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال الفصلين الأول والثاني من البحث، إذ ركز الأول على طرح ومناقشة الأفكار وألإتجاهات النظرية المتعلقة بالسياسة الصناعية في إقتصادات شرق آسيا ودورها في النمو الإقتصادي، فضلاً عن العرض المرجعي . أما الثاني فقد إنصب على تحليل جوانبها بألإستناد الى الواقع الفعلي لها خلال المسارات الزمنية المتعاقبة لتجربتها التنموية الحديثة، مع التركيز على المرحلة الراهنة وإنعكاساتها وتأثيراتها. أما الفصل الثالث فقد خصّص لتقدير واختبار العلاقات الاقتصادية للنماذج القياسية المتعلقة بدول البحث استناداً إلى بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج والتي شملت المدة من ١٩٨٠-٢٠٠٢.

وتوصل البحث إلى استنتاج أن السياسة الصناعية تعدّ عاملاً محدداً ذا تأثير موجب في النمو الاقتصادي لتلك الدول ، على أن حجم ذلك التأثير ومن ثمّ التحديد قد تفاوت بينها وفقاً لكفاءة وفاعلية أداء السياسة الصناعية ومدى تحقيقها لأهدافها.

واستناداً إلى ذلك، تمّ طرح بعض المقترحات المتلائمة مع ما خلص إليه البحث من نتائج التحليل النظري والتقدير التجريبي لموضوعة البحث.

النتائج والمقترحات

أولاً. النتائج

وفقاً لما تمّ تحليله ومناقشته على المستوى البحث، واستناداً للنتائج الإحصائية الخاصة بدول البحث، فقد خلص البحث إلى استنتاج عدد من النتائج الموضحة على النحو الآتي:

١. وعلى هذا الأساس، فإنه بالإمكان تأكيد أن إهمال وتغييب دور السياسة الصناعية في شرق آسيا قد جانب الصواب كما في طروحات البنك الدولي ومنظريه في هذا الخصوص، وبدلاً من الاستناد إلى النماذج النظرية الافتراضية في تحليل وتفسير تجارب النجاح أو الفشل التنموي في الدول النامية، فإنه من الأحرى بمكان بحث وتقصي السياسات الاقتصادية الفعلية التي أدت إلى ذلك، كما في نماذج السياسة الصناعية في النموذج التنموي الشرق آسيوي.

٢. يكشف بحث السياسة الصناعية وتحليلها في دول شرق آسيا عن استخلاص علاقات متميزة في اتجاهات السببية لنموذج النمو الذي يقوده التصدير في شرق آسيا، وبصورة لا يمكن تفسيرها على الإطلاق وفقاً للنموذج التقليدي الذي يقترح أن نجاح التصدير المستند إلى عوامل السوق العالمية يقود إلى حدوث النمو، بل على العكس، فإن السياسة الصناعية بوصفها واحدة من أهم السياسات التنموية التي اعتمدتها دول شرق آسيا هي ما أدى إلى إحداث النجاح التصديري المستند إلى حركية الإنتاج وتسريع وتائر التغيرات الهيكلية وارتقاء السلم التصنيعي والتقاني وارتقاء سلم المزايا النسبية، الأمر الذي قاد إلى تواصل واستمرار النمو، وما لذلك من أهمية عند تضمينه في بناء وقياس العلاقات الاقتصادية ومراجعتها ضمن هذا النموذج.

٣. ومن ناحية أخرى، يؤكد بحث وتحليل السياسة الصناعية المعتمدة في دول شرق آسيا على الاستخدام المخطط بعناية وتنظيم لهذه السياسة بوصفها أداة أو آلية فاعلة لتحقيق التغيرات الهيكلية والتقدم التكنولوجي المتواصلين، مستخدمة نمو وتنمية الصادرات المصنعة المستهدف بوصفها وسيلة لضمان تحقيق وديمومة ذلك، وينسجم ذلك مع الطروحات التي قدمها آرثر لويس المتضمنة أن التجارة العالمية أصبحت ماكنة النمو في القرن التاسع عشر، ولكن هذا ليس هو دورها المناسب، فماكنة النمو هي التقدم التقني، على أن تمثل التجارة الخارجية دور المديم (الإدامة) لتلك الماكنة وليس وقودها، ويعدّ نموذج شرق آسيا أبلغ مثال على ذلك.

٤. يثبت نموذج دول شرق آسيا في السياسة الصناعية ويؤكد حقيقة عدم وجود نماذج تنموية نظرية افتراضية يمكن الأخذ بها لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإنما هناك جهود وسياسات حقيقية فعلية هي التي تحدد تحقيق ذلك من عدمه، وإن تلك النماذج، كما في آلية السوق وتحرير التجارة المطروحة من قبل منظري البنك الدولي ومؤسساته، عاجزة عن تفهم وإدراك

خصائص اقتصاديات الدول النامية وطبيعة مراحل ومسارات تنميتها الاقتصادية المغايرة بصورة أو بأخرى لمراحل ومسارات التنمية في الدول المتقدمة، ويمكن تصور بقاء دول شرق آسيا لغاية يومنا هذا متخصصة في إنتاج وتصدير السلع المكثفة للعمل والسلع ذات التكنولوجيا البسيطة فيما لو أخذت بعين الاعتبار وتقيدت بمبادئ نظرية المزايا النسبية في التجارة الخارجية ومبادئ تحرير التجارة وآلية السوق، ويعود طرح ذلك مجدداً مع تصاعد ونفوذ العولمة ومتضمناتها الاقتصادية في المرحلة الحالية.

٥. تفاوت حجم تأثير السياسة الصناعية في النمو الاقتصادي لدول البحث، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال حجم (قيم) التأثيرات المباشرة لمتغيرات السياسة الصناعية في معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي لدول البحث، وكما توضحه في ذلك نتائج تحليل المسار الذي كشف عن وقوع أقوى درجات التأثير في نموذجي كوريا الجنوبية وسنغافورة (بفارق ضئيل)، يليهما في ذلك الماليزيا ، وينسجم ذلك ويتلاقى مع التحليل النظري الذي يقترح تفاوت كفاءة وفاعلية السياسة الصناعية وانجازاتها فيما بين دول البحث.

٦. توضحت أهمية متغيرات السياسة الصناعية من حيث درجة وقوة تأثيرها في النمو الاقتصادي مقارنةً ببقية متغيرات النموذج، وهو ما أكدته نتائج اختبار دنكن الخاصة بذلك، والتي أوضحت المكانة الرئيسة والمرتبة الأولى لمتغيرات السياسة الصناعية بحسب تأثيرها في المتغير المعتمد مقارنةً بتأثير كل من معدلات نمو رأس المال والعمل، وأهميتهما النسبية وفقاً لذلك، ويتوافق مضمون نتائج هذا الاختبار مع مضامين السياسات الاقتصادية في تأكيدها أهمية المتغيرات المرتبطة بعامل نمو (TFP) من حيث تأثيرها في معدلات النمو الاقتصادي نسبة لعوامل النمو التقليدية.

٧. ومن ذلك كله، نستنتج أن السياسة الصناعية في دول شرق آسيا تعدّ عاملاً مهماً ومحدداً لمعدلات نموها الاقتصادي، وإن كفاءة ومدى فاعلية توظيف السياسة الصناعية بأدواتها وأهدافها، فضلاً عن أدائها وتوجهاتها الحالية وفقاً لمتضمنات المرحلة الحالية هو ما سوف يقرر حجم ونطاق ذلك.

ثانياً. المقترحات

١. في ضوء طبيعة ومتضمنات المرحلة الحالية وما تفرضه من تحديات جديدة، فإن تقوية وتعزيز علاقات التكامل الاقتصادي فيما بين دول شرق آسيا بميادينه المتعددة وزيادة تكتلها الاقتصادي يعدّ أمراً غاية في الأهمية بمكان لمواجهة تحديات وانعكاسات وظروف المرحلة الراهنة.
٢. ضرورة تعميق وتركيز السياسة الصناعية على أبعاد تنمية رأس المال البشري لما يمثله ذلك بوصفه من أهم العوامل المحددة لتحقيق الابتكار، ودعم مجالات وأنشطة الابتكار الأصيل.
٣. التأكيد على ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق الإدارة الكفوءة لمتغيرات السياسة النقدية لتحفيز وضمان بيئة التمويل اللازمة لتطوير وتنمية الصناعة، في ظل انفتاح وتسارع حركة رؤوس الأموال الدولية في الوقت الحاضر.
٤. ضرورة التشديد على توسيع الأسواق المحلية وحجم الطلب المحلي بدلاً من الاعتماد على حجم الطلب في الأسواق العالمية لوحده، ويمثل السماح لارتفاع مستويات الأجور الحقيقية أحد الميادين الرئيسة لإحداث ذلك.
٥. توسيع دول شرق آسيا لحجم تجارتها مع بقية الدول النامية في ظل المرحلة الحالية، خصوصاً وأن التشكيل الواضح للكتل التجارية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية وكندا واليابان تهدد بإقصاء العديد من الدول النامية، فضلاً عن كون صادرات دول شرق أسيا أكثر ملاءمة نسبياً للدول النامية من صادرات الدول المتقدمة وبالأخص في جانب التكاليف.
٦. يقترح الباحث القيام ببحث السياسة الصناعية في دول شرق آسيا في ظل المعطيات والمتغيرات المعاصرة كما في بحث اتجاهات السياسة الصناعية في دول شرق آسيا في ظل أزمة ارتفاع أسعار النفط العالمية، أو الانعكاسات المتوقعة لارتفاع أسعار النفط العالمية على اتجاهات وجوانب السياسة الصناعية في دول شرق آسيا

المصادر

المصادر العربية

أولاً. الكتب

١. حمدي حمزة حمد، ٢٠١٧، التجارب العالمية الناجحة في قطاع التصدير الصناعي، مطبعة جامعة صلاح الدين، أربيل.
٢. محمود عبدالفضيل، ٢٠٠٠، العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

المصادر باللغة الإنكليزية

A. Official Publications

1. World Bank, 1987, World Development Report, New York: Oxford University Press.
2. World Bank, 1993, The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy, New York, Oxford University Press.
3. World Bank, 2003, World Development Indicators, Washington, CD-ROM.
4. IMF, 2003, International Financial Statistics, Washington, CD-ROM.
5. U.N, International Labour Organization, 2007.
6. National Graduate Institute for Policy Studies, 2007, Flying Geese Model. www.grips.ac.jp.
7. United Nation, Yearbook of International Trade Statistics, Several Years.

B. Dissertation and Thesis

1. Wanrawee Fuangkajonsak, 2006, Industrial Policy Options for Developing Countries, The Case of Automotive Sector in Thailand and Malaysia, Master of Arts in Law and Diplomacy, Tufts University. www.fletcher.tufls.edu.

C. Researches

1. A. Devries Barend, 1980, Transition Towards More Rapid and Labour-Intensive Industrial Development, The Case of the Philippines, UNIDO, Industry and Development, No. 5.
2. Anne O. Krueger, 1982, The Effects of Trade Strategies on Growth, Finance and Development, Vol. 20, No. 2.
3. Anne O. Krueger, 1985, Import Substitution Versus Export Promotion, Finance and Development, Vol. 22, No. 2.
4. Anne O. Krueger, 1998, Why Trade Liberalization is Good for Growth? The Economic Journal, Vol. 108, No. 450.

5. Ari kokko, 2002, Export-Led Growth In East Asian, Lessons for Europe's Transition Economics, Working Paper, No. 12, www.2hhs.se.
6. Ashoka Mody, 1998, Industrial Policy after the East Asian Crisis; From "Outward-Orientation" to New Internal Capabilities? The World Bank, www.amody.com.
7. Bela Balassa, 1972, Industrial Policies in Taiwan and Korea, International Economics and Development, Edited by: Luis Eugerjo Di Marco, Academic Plan, New York.
8. Bela Balassa, 1978, Exports and Economic Growth, Further Evidence, Journal of Development Economics, No. 5.
9. Chang H. Lee and Seijinaya, 1988, Trade in East Asia Development with Comparative Reference to South East Asian Experiences, Economic Development and Cultural Change, Vol. 36, No. 3.
10. Chao-Wei Lan, 2005, Singapore's Export Promotion Strategy and Economic Growth (1965-1984), Working Paper, No. 116, www.ac.uk/dpu.
11. Chia Siow Yue, 2005, The Singapore Model of Industrial Policy: Past Evolution and Current Thinking, Singapore Institute of International Affairs. E-mail: chiasy@singnet.com.sq.
12. Clemens F. J. Boonekamp, 1989, Industrial Policies of Industrial Countries, Finance and Development, Vol. 26, No.1.
13. Derek Healey and Wilfried Lutkenhorest, 1989, Export Processing Zones: The Case of the Republic of Korea, UNIDO, Industry and Development, No. 26.
14. G. Russell Kincaid, 1983, Korea's Major Adjustment Effort, Finance and Development, Vol. 20, No. 2.

15. H. J. Chang, 1993, The Political Economy of Industrial Policy in Korea, Cambridge Journal of Economics, Vol. 17, No. 2, http://links.Jstor.org.
16. H. W. Arndt, 1987, Industrial Policy in East Asia, UNIDO, Industry and Development, No. 22.
17. Ha-Joon Chang, 1999, Industrial Policy and East Asia-The Miracle, The Crisis, and the Future, World Bank, www.econ.com.ac.uk.
18. Hall Hill, 1996, Indonesian's Industrial Policy and Performance: "Orthodoxy" Vindicated, Economic Development and Cultural Change, Vol. 45, No.1.
19. Helen Shapiro, 2005, Industrial Policy and Growth, U.N., www.un.org.
20. Hollis B. Chenery, 1980, Interaction Between Industrialization and Export, The American Economic Review, Vol. 40, No. 2.
21. Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, 1989, Industrialization and Growth: A Comparative Study, Journal of Comparative Economics, No. 13, New York, Oxford University Press.
22. Howard Pack and Larry Westphal, 1986, Industrial Strategy and Technological Change: Theory Versus Reality? Journal of Development Economics, Vol. 22.
23. Howard Pack, 2000, Industrial Policy: Growth Elixir or Poison? World Bank Research Observer 15, No. 1, www.worldbank.org.
24. John Page, 1994, The East Asian Miracle: Four Lessons for Development Policy, NBER Macroeconomics Annual, Vol. 9, http://links.Jstor.org.
25. John Weiss, 2005, Export Growth and Industrial Policy: Lessons from the East Asian Miracle Experience, ADB Institute Discussion Paper, No. 26, www.adbi.org.

26. Jomo Kwane Sundaram, 1992, Manufacturing Growth and Employment, Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, Vol. 13, No. 3-4.
27. Jomo Kwane Sundaram, 2001, Globalization, Export-Oriented Industrialization, Female Employment Equity in East Asia, United Nations research, Institute for Social Development, www.unrisd.org.
28. Jomo Kwane Sundaram, 2002, State and Market in Economic Development: South East Asian Perspective, www.eclac.cl.
29. Jungho Yoo, 1997, Neoclassical Versus Revisionist View of Korean Economic Growth, Harvard Institute for International Development, Discussion Paper, No. 588, www.cid.harvard.edu.
30. Kevin M. Murphy, Andrei Shleifer and Robert W. Vishny, 1989, Industrialization and the Big Push, Journal of Political Economy, Vol. 97, No. 5.
31. L. K. Jha, 1987, Do Outward-Oriented Policies Really Favor Growth, Finance and Development, Vol. 24, No. 4.
32. Larry E. Ewstphal, 2000, Industrialization Meets Globalization: Uncertain Reflections on East Asian Experience, U.N. www.intech.unu.edu.
33. Larry E. Westphal, 1978, The Republic of Korea's Experience with Export-Led Industrial Development, World Development, Vol. 6, No. 3.
34. Larry E. Westphal, 1982, Fostering Technological Mastery by Means of Selective Infant Industry Protection, New York Academic Press.
35. Larry E. Westphal, 1990, Industrial Policy in an Export-Propelled Economy: Lessons from South Korea's Experience, Journal of Economics Perspectives, Vol. 45, No. 1.

36. Larry E. Westphal, Yung W. Rhee and Gray Pursell, 1981, "Korean Industrial Competence: Where it Came From", World Bank Staff, No. 469.
37. Lawrence B. Krause, 1988, Hong Kong and Singapore: Twins or Kissing Causing? Economic Devlopment and Cultural Change, Vol. 36, No. 3.
38. Luedde R. Neurath, 1986, Import Controls and Export-Oriented Development in South Korea: A Reassessment of the South Korea Case, Boulder Co., West View Press.
39. Marcus Noland and Howard Pack, 2003, Industrial Policies in Japan, Korea and Taiwan, Institute for International Economics, www.iir.com.
40. Marcus Noland and Howard Pack, 2005, The East Asian Industrial Policy Experience: Implications for the Middle East, Working Paper Series, 05-4. www.iie.com.
41. Martin Hart-Landsberg and Paul Burkett, 1998, Contradictions of Capitalist Industrialization in East Asia: A Critique of "Flying Geese" Theories of development, Economic Geography, Vol. 74, No. 2. http://links.Jstor.org.
42. Mohamed Ariff and Hal Hill, 1986, A Factor-Intensity Analysis of Structure Change in Asean Manufacturing, UNIDO, Industry and Development, No. 19.
43. Mohsen Bahmani-Oskooee, Claire Economidou and Gour Gobinda Goswami, 2005, Export Led Growth Hypothesis Revisited: A Panel Contegration Approach, Qatari Journal, Scientific Journal of Administrative Development, Vol. 3, L. A. D.

E. Books

1. A. H. Amsden, 1989, Asia's Next Giant, South Korea and Late Industrialization, New York: Oxford University Press.

2. Bo Sodersten, 1980, International Economics, St. Martins Press, New York.
3. C. Moon, 1994, Changing Patterns of Business Government Relations in South Korea, Allen and Unwin: Sydney.
4. Gerald M. Meier, 1976, Leading Issues in Economic Development, 3rd ed., Oxford University Press, New York.
5. Hans Linnemman, Pitou Van Dijck and Harmen Verbruggen, 1987, Export Oriented Industrialization, Singapore, Sihgapore University Press.
6. Malcom Gillis, Dwight H. Perking, Michael Roemer and Donald R. Snodgrass, 1987, Economic of Development, 2nd ed., Norton and Company, New York, London.
7. Paul R. Krugman and Maurice Obsteld, 2000, International Economics, Theory and Policy, 5th ed., Addison-Wesley Publishing Company, U.S.A.
8. R. Alavi, 1996, Industrialization in Malaysia: Import Substitution and Infant Industry Performance, Routledge, London and New York.
9. Robert J. Carbaugh, 2004, International Economics, 9th ed., Thomson, South-Western, U.S.A.
10. Robert Wada, 2003, Governing the Market: Economic Theory and The Role of Government in East Asian Industrialization, Princeton; Princeton University Press. www.press.princeton.edu.
11. Robert Wade, 1988, State Intervention in "Out-Looking" Development: Neoclassical Theory and Taiwanese Practice, The Macmillan Perss, London.